



استهداف التضخم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

- الاستقرار المالي والنقدي -

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد محمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبارة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير
مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.



GIEM SOCIETY
مجتمع في واتساب



مجتمع GIEM مجموعة تخصص
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
على واتساب تعنى بالإجابة عن
أسئلة واستفسارات حول قضايا تهم
الاقتصاد الإسلامي وعلومه.
يمكن الانضمام تلقائيًا؛ بمسح الرمز في
الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط:

[https://chat.whatsapp.com/
ECEGdsrliQj6DvDdYvnbik](https://chat.whatsapp.com/ECEGdsrliQj6DvDdYvnbik)

فهرس المحتويات

- ٣ رؤية المجلة.
- ٤ فهرس المحتويات.
- ٧ لوحة رسم: وما توفيقى إلا بالله.
- بريشة محمد حسان السراج**
- ٨ استهداف التضخم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.
- الاستقرار المالي والنقدي –
- د. سامر مظهر قنطجى**
- ١٨ ماذا عن مستقبل بريكس؟
- ChatGPT**
- ٢١ تحفيز الشركات لاستيعاب المخاطر الاقتصادية الناشئة بعد الزلزال
- سورية مثالا
- د. سامر مظهر قنطجى**
- ٣٢ ميثاق مالي عالمي جديد في باريس
- محاولة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي
- قناة يورونيوز**
- ٣٦ قواعد الأسواق المالية الجديدة.
- الاستثمار في عصر أسعار الفائدة المرتفعة وندرة رأس المال
- ترجمة: د. سامر مظهر قنطجى**
- تحليل وتفسير: ياسر فري**
- ٤٦ كيف يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصادات الصاعدة والنامية؟
- كارلوس ارتيتا**
- ستيفن ب. كامين**
- فرانز أولريتش روتش**
- ٥٠ وسائل التواصل الرقمي وخطاها للجمهور المستهلك
- د. حافظ لصفر**
- ٦١ ألفاظ الكتاب لتفقيه الألباب
- جمانة محمد مراد**

٦٧..... ما هي الاحتياطات التي تتسم بالحذر وتكونها المصارف الإسلامية لحماية أموال المودعين؟
بهاء الجزائري المغربي

٧١..... تجديد وتعديل خطابات الاعتماد.....
المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

٧٥..... منصات التداول الرقمية حلال أم حرام؟
د. غدير الشيخ خليل

شروط النشر

- * تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- * تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- * تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- * المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- * ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- * يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- * توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- * لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- * قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (ونصح بالاستعانة بالرباط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (ونصح بالاستعانة بالرباط)، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد. للنص - العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: وما توفيقي إلا بالله



بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية



استهداف التضخم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

- الاستقرار المالي والنقدي -



د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

التضخم هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات ويُقاس بين فترتين.

يؤدي التضخم على المستوى الجزئي، إلى فقدان النقود لقيمتها، فيُضعف قوتها الشرائية (سواء للأفراد والأسر والشركات والحكومة أيضاً)، ويؤثر على المستوى الكلي، على الاستهلاك والاستثمار والصادرات ويضعف العملة المحلية، وينهك النشاط الاقتصادي كله، ويؤثر على المدى الطويل على حجم الثروات لأنه يستنزف المدخرات وينهي الادخار.

ترويض التضخم وإبطاء الطلب:

يتطلب ترويض التضخم إبطاء الطلب، وتعاقد السياسات المالية والنقدية في الحد من ضغوط الطلب. فالطلب المحلي القوي والزيادات السريعة في الأجور وضغوط الأسعار على نطاق واسع تشير جميعها إلى بقاء خطر التضخم مرتفعاً بشكل غير مقبول.

إبطاء الطلب في اقتصادات العرض:

يُناب استهداف التضخم المرتفع إلى البنوك المركزية، وعادة ما تستخدم هذه البنوك سياسة رفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة السوقية، فإذا حدث ذلك، انخفض حجم السيولة في السوق وضعفت فرص التوسع في الإنتاج وهذا مؤداه إبطاء عجلة الاقتصاد عن الدوران، إلا أن هذه السياسة سرعان ما تؤدي إلى زيادة حجم البطالة السوقية حيث تُسرح الشركات عمالها وموظفيها.

وإن أخطر ما في تلك السياسة المجنونة هو انفلات التحكم ودخول الاقتصادات حالة الركود، ولربما ركود تضخمي يصعب الخروج منه في فترات بسيطة.

فإذا قام الفيدرالي الأمريكي (المتحكم بالسياسة النقدية العالمية) بهذه السياسة فنكون أمام الدولار القوي الذي يُضعف باقي العملات مقابله، فإن نجا الاقتصاد الأمريكي ومن ارتبط به ودار في فلكه كالعملات الخليجية، فإن باقي الاقتصادات ستضعف وتتهاوى كل حسب قدراته. وهذه سياسة أنانية متعدية على غيرها من الدول وعلى شعوبها أيضاً.

وبناء على ذلك التوازن المنشود، اضطرت السياسة النقدية التقليدية إلى القبول مذعنة إلى أن يكون التضخم بحدود ٢٪ مقابل معدل بطالة بحدود ٦٪ أي دون حالة التشغيل الكامل. ويمكن تلخيص هذه السياسة بهوس البنوك المركزية بالتضخم على حساب التوظيف حسب وصف محافظ بنك إنجلترا السابق ميرفين كينج¹.

يمكن تصور الأمر على أنه لعبة شد بين البنوك المركزية والأسواق، حيث تتوقع الأسواق ما ستفعله البنوك المركزية وتحاول البنوك المركزية فعل ما تراه الأنسب للأسواق وكأنها الرشيدة فيما تفعل. لقد جربت البنوك المركزية الفائدة الموجبة المرتفعة والمنخفضة وقاربت الصفر ثم ذهبت للفائدة السلبية، ولم تتمكن من السيطرة على التضخم، فما إن تضبط الأمر حتى ينفلت منها، وكأنها لعبة قط وفأر



بعيدون عن تحقيق مستهدف التضخم

وبينهما تتأرجح مصالح الناس وتتهاوى فتستفيد فئة من فئات السوق وتخسر الفئات الأوسع ويتسبب ذلك بأكل أموال الناس بالباطل.

ومع تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر وما دونه صارت النقود مجانية لتبدأ حرب الودائع (يُنظر مقالنا: معركة الودائع: بين قلة حيلة المساهمين والمودعين، ودهاء مجالس الإدارة

¹ PRAKASH LOUNGANI, LARS SVENSSON: CENTRAL BANKING REVOLUTIONARY, MARCH 2023, IMF, [Link](#)

والإدارات التنفيذية)، وفرضت البنوك المركزية رسوماً على الودائع لدفع البنوك إلى تقديم قروض لتشجيع الإنفاق، فتحوّلت البنوك إلى الاعتماد على تلك الرسوم ومنها البنوك الإسلامية، فزادت تكاليف اللجوء إلى المصارف وبدأ المودعون بالعزوف عن اللجوء لإيداع أموالهم في المصارف، لتنمو أسواق الظل خارج الدورة الرسمية للاقتصاد.

يقول كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، كين روجوف: إذا تم القيام بذلك بشكل صحيح... فإن المعدلات السلبية ستعمل بشكل مشابه للسياسة النقدية العادية، مما يعزز الطلب الكلي ويزيد من فرص العمل في الأزمات المستقبلية. لكن ذلك لم يحصل. لذلك فإن اقتصاد العرض في قفص الاتهام.

إبطاء الطلب في اقتصادات الطلب:

– تضاعف عدد سكان المدينة المنورة إثر هجرة أهل مكة إليها، فكانت نقطة الخروج التي رسمها صلى الله عليه وسلم لوقف آثار ذلك الحدث، أن آخى بين المهاجرين والأنصار، فعملوا بحديث: (**طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ**)، أي أن شد الحزام والتقشف هو وسيلة لضبط زيادة حجم الطلب بعد زيادة عدد السكان المفاجئ، ويبدو أن الحل الاجتماعي اقتصادي قبل أن يكون اقتصادياً بحتاً.

– كانت الكارثة الطبيعية التي حصلت في عام المجاعة زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سبباً لفقدان الموارد، فاستدان عمر رضي الله عنه من أموال الزكاة، وكان ذلك بمثابة دين داخلي لا مخاطره ولا تكلفة له، كما استعان بموارد أطراف الدولة، مما مهّد لاستيعاب آثار الكارثة وتجاوزها بسلام.

– إن المناطق التي أصابتها الكوارث الطبيعية كالتي أصابها الزلزال في سوريا مؤخراً، انعدم فيها العرض لفقدان وتلف البضائع والسلع وكذلك باقي الموارد المادية، عندها تمت الاستعانة بأموال الزكاة والصدقات لسد الحاجات، لتعويض الضرر الذي حدث.

– قد يصيب التضخم قطاعاً معيناً، كحال قطاعي النفط والغذاء، كما حصل إثر حرب أوكرانيا، وكان اللجوء إلى المخزون الاستراتيجي للدول، لضبط الطلب وتعويض نقص العرض.

– قد يكون التضخم موسميّاً كارتفاع أسعار اللحوم وانخفاض أسعار منتجات الحليب أو العكس، وهذا طبيعي لا يحتاج علاجاً سوى الصبر أو التعويض من المخازن إن أمكن ذلك.

إن التضخم هو أشبه بالسرطان، فقط يكون ظاهراً من خلال آليات قانون العرض والطلب، وقد يكون خفياً أي خارج إطار قانون العرض والطلب، فحين ترتفع الأسعار مع تثبيت سعر الصرف تتآكل النقود وتفقد قيمتها، أو عندما تفرض الحكومة الأسعار فتولد الأسواق السوداء، لذلك رفض صلى الله عليه وسلم أن يُسعر عندما طُلب منه ذلك، (قال النَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرْنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعَرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لأرجو أن ألقى اللهَ وليسَ أحدٌ منكم يَطالُبني بِمَظْلَمَةٍ في دَمٍ وَلَا مَالٍ). يلاحظ استخدام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء الله الحسنى ذات العلاقة، فهو المسعر لأنه من يقبض أسباب الرزق ويبسطها فهو الرازق كأن يمنع المطر أو يرسله، ويلاحظ إشارته صلى الله عليه وسلم إلى أن التسعير قد يكون سبباً لوقوع الظلم، فإن أجحف المسعر في تسعيره أضرَّ بالبائع أو أضرَّ بالمشتري، لذلك كانت سياسة التسعير في الإسلام سياسة اقتصادية لا يستخدمها الحاكم إلا إذا وقع الاحتكار.

والاحتكار مؤداه إخفاء السلع الأساسية والضرورية وهو ممنوع في شريعة الإسلام، قال صلى الله عليه وسلم: (الجالبُ مرزوقٌ والمحتكرُ ملعونٌ)، فالجالب يزيد العرض فيعمل على خفض الأسعار، والمحتكر يُنقصه، فيعمل على رفع الأسعار.

ولما سُئل عمر رضي الله عنه: سَعَّرْنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: أَرخَصُوهَا بِالْتَرِكِ، فجعلها قضية عامة، أشبه بفعل جمعيات ونقابات حماية المستهلك، وذلك أشبه بإدارة مخاطر السوق كما في بازل ٢ وبازل ٣. وكذلك لما شاهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إحدى جولاته جابر بن عبد الله رضي الله عنه ويده درهم، قال له: ما هذا؟ قال: درهمٌ أريد أن أشتري به لأهلي لحما قرموا إليه (أي اشتوه)، فقال عمر: أو كلما اشتهيتم اشتريتم! ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه وجاره! أين تذهب عنكم هذه الآية: **أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا** (الأحقاف: ٢٠)¹. لقد قصد عمر رضي الله عنه مراقبة السوق وضبط الطلب بغية المحافظة على الأسعار وكأنة يسعى لكبح جماح الغلاء وترشيد الإنفاق، وإنما ذكر الآية الكريمة للتحكم بسلوك الفرد المسلم لأنه ملتزم بشرعه مراعيًا للجماعة، وفيه أيضاً محاربة للرجح والاستهلاك الإسرافى لأنه ربط الشراء بالشهوة. لذلك يتجه ميل متوسط الاستهلاك في الاقتصاد

¹ موطأ مالك: 1467

الإسلامي إلى الانخفاض على المدى الطويل بسبب ضبط حدود الاستهلاك دون الإسراف والتبذير والتقتير.

إذ إن الإسلام يضغط على الطلب من خلال التحكم بسلوك الناس، فالدين عامل محدد للسلوك، وهذه صفة من صفات اقتصاد الطلب.

كما راعى الإسلام كون نصاب الزكاة: مثلياً وثنانياً، لتجنب آثار التضخم إن حصل، وإن كثيراً من الكفارات مثلية كإطعام الطعام، وقد تكون بالصيام للحد من طلب الصائم وضبط استهلاكه، وقد تكون ببذل المال للفقراء مما يرفع سوية استهلاك هذه الطبقة المحتاجة دوماً.

أنواع التضخم:

يمكننا ملاحظة نوعين أساسيين من التضخم:

(١) التضخم القابل للتحكم من قبل المصارف المركزية، وأنواعه:

– التضخم الزاحف: ويكون عندما ترتفع الأسعار بنسبة قليلة ٣٪ فأقل سنوياً، علماً أن المدرسة الكنزبية تعتبر زيادة الأسعار بنسبة ٢٪ مستهدفة لأنها تحقق النمو الاقتصادي، فتحفز المستهلكين لزيادة مشترياتهم مما يعزز الطلب.

– التضخم المتسارع: ويكون عندما ترتفع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٣-١٠٪ سنوياً، وهذا ضار بالاقتصاد لأنه يُسرّع من نموه. ويفتح شهية الشراء فيزيد الطلب بأكثر من قدرة الموردين عن تلبيةها، فترتفع أسعار السلع والخدمات أكثر مما يحتمله معظم الناس.

(٢) التضخم غير القابل للتحكم من قبل المصارف المركزية، وأنواعه:

– التضخم الجامح: ويكون عندما يتجاوز ارتفاع الأسعار ١٠٪ فأكثر، وهذا ما يؤدي إلى تخبط الاقتصاد، فيفقد المال قيمته بسرعة، ولا يستطيع أصحاب الدخل الثابتة مواكبة ارتفاع الأسعار، وينأى المستثمرون وخاصة الأجانب الدخل في استثمارات وهذا يخفض من تدفقات رأس المال، ويصبح الاقتصاد غير مستقر وتفقد الحكومة مصداقيتها لأنها عاجزة عن السيطرة على التضخم.

– التضخم المفرط: ويكون عندما يتجاوز ارتفاع الأسعار ٥٠٪ شهرياً، ويكون ذلك عند طبع الحكومات للأموال لدفع تكاليف الحروب مثلاً، (نموذجنا: فيديو نموذج الأزمات المالية العالمية).

– الركود التضخمي: يظهر بعد ركود النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار معاً، حدث في سبعينات القرن الماضي عندما تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهب فترجع الدولار وارتفع الذهب، ولم ينته حتى رفع الفدرالي أسعار الفائدة إلى ٢٠٪ في بداية الثمانينات لكبح ارتفاع التضخم.

قانون العرض والطلب:

إن قانون العرض والطلب أساسه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يبيع حاضر لبادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)؛ فتوازن العرض والطلب هدف أساسي، فإذا اختل، تحرك سعر التبادل نحو الارتفاع أو الانخفاض حسب الحال.

ويعدُّ التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقود أساسياً لضبط سعر النقود وصرفها، فإذا اختل التوازن تحرك سعر التبادل نحو الارتفاع والانخفاض بحسب الحال. لذلك كان التقابض عند الصرف: (هَاءَ وَهَاءَ) كما قال صلى الله عليه وسلم، لأنه يُخل بحجم سوق النقود، وكذلك كان (النهي عن كسر سكة المسلمين) عملاً بنهي المصطفى عليه الصلاة والسلام، والكسر سببه تلاعب الحكام بالنقود لتغطية إنفاقهم المتفاقم أو غش البعض لسرقة قيمة النقود الرائجة بين الناس.

إن الطلب يزداد عند زيادة الإنفاق العام والخاص، وترتفع الأسعار إذا لم يكن لتعويضها من سبيل. والإنفاق العام ضبطته الشريعة الإسلامية بنظرية الإيرادات لبيت المال بإيجاد موارد لبيت المال ومنها الخراج مثلاً، كما نهى عن الإسراف والتبذير في الإنفاق العام والخاص لقوله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

وبناء على ذلك، عند زيادة تكاليف الإنتاج ترتفع الأسعار، ففرض الضرائب يسبب رفع الأسعار، والربا يرفع تكلفة التمويل، وينعكس كل ذلك نهاية الأمر على أسعار المستهلكين، حيث يعيد التجار ومن في حكمهم اقتطاع الضرائب من المستهلك النهائي؛ مع أن التشريع المالي الوضعي يصف الضرائب بأنواعها بأنها توزيع للدخل، وحقيقة الأمر أنه يتم نقلها لتصب في النهاية في أسعار المستهلكين فترتفع الأسعار دون أي مقابل كزيادة كمية المبيعات أو تحسين جودة المبيعات. وقد تزداد تكاليف الإنتاج إذا كانت مكوناته مستوردة من بلد يعاني من تضخم فنكون أمام تضخم مستورد.

الآثار السلبية للتضخم:

إن لتضخم الأسعار؛ آثاراً سلبية تظهر على عدة مستويات، كالتالي:

الأثر على المستهلكين: تتضخم أسعار المستهلك عندما يصبح الشيء نفسه أكثر تكلفة؛ فيتطلب شراءه مزيداً من النقود؛ يستثنى من ذلك: الزيادة الناجمة عن تحسن جودة المنتج، حيث تكون الزيادة في التكلفة طبيعية، وعندئذ لا تُعدُّ الزيادة من التضخم. والمستهلكون عادة هم أول ضحايا التضخم، وقد يمكنهم تجنب بعض آثاره إذا توافرت منتجات بديلة.

الأثر على الأجور: كما أن تضخم أسعار المستهلك يؤدي لفقدان القوة الشرائية للنقد؛ فإن العمل يخسر قوته أيضاً مقابل شراء الشيء نفسه. ويحصل تضخم الأجور عندما يتم دفع مزيد من المال لإنجاز عمل حاجتين في الساعة نفسها بالجودة ذاتها. ويتطلب تضخم الأجور تعويض العمال عن تضخم أسعار المستهلك.

الأثر على الديون: يزيد تضخم أسعار المستهلك عبء سداد المدينين لديونهم إذا كان الدين مربوطاً بفائدة، وهذا هو الوضع الطبيعي عادة في الاقتصاد التقليدي. وبذلك يحقق تضخم أسعار المستهلك إيرادات أعلى للدائنين، وتدفعات نقدية أكبر. بينما يمكن تعويض الدائنين مقابل تضررهم في ظل الاقتصاد الإسلامي، وهذا جائز شرعاً؛ إذا كان الاتفاق في مجلس السداد وليس في مجلس العقد كما في الاقتصاد التقليدي.

الأثر على الشركات: تستفيد الشركات من التضخم نسبياً طالما أنها قادرة على رفع أسعار مخرجاتها، وذلك من خلال نقل عبء التضخم إلى غيرها. كما يتحقق التضخم من خلال زيادة الأسعار؛ بزيادة أسعار المخرجات الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات ومن ثم زيادة التدفقات النقدية دون الاضطرار إلى تحسين المخرجات أو زيادة الكميات المباعة، وهذه منافع لا تنطوي على تكاليف إضافية.

وتنفق الشركات قدرًا هائلاً من الجهود للحفاظ على تكاليفها بأدنى حدودها، بما في ذلك الأجور التي تشكل عنصراً كبيراً في تكاليفها؛ لذلك تحبذ الشركات تضخم أسعار المستهلك لكنها لا تريد تضخم الأجور.

قياس التضخم:

يقاس التضخم بالأرقام القياسية، وأول من طبق ذلك عمر الفاروق رضي الله عنه: (حديث: المعدن جُبار...، للمزيد كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية)، وكانت سياسته كالآتي:

أولاً: (قَوْمٌ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلَافِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) ويُقصد بالأواق والدرهم الفضة، أي أنه رضي الله عنه أعاد احتساب الدية (السلعة الرائجة) بالنقد الثمين (الذي جعل الله فيه الثمن خِلقَةً) نسبة للإبل (السلعة الرائجة) الذي هو أصل مقدار الدية، فحافظ رضي الله عنه على توازن المثلي والشملي فأعاد القيمة إلى ما يمثله من معدن ثمين ثم نسبه للسلع الرائجة وهي الإبل، فكانت ٦٠٠٠ درهم حيث أن كل رأس إبل واحدة تعادل أوقية واحدة من الفضة. وعليه فقد قرر زيادة الدية بمقدار الثلث.

ثانياً: استمر الغلاء بالصعود! فكان سلوكه رضي الله عنه بأن (زَادَ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ)؛ فأصبحت الدية ٨٠٠٠ درهم ما يعادل ٢ أوقية من الفضة مقابل كل رأس.

ثالثاً: استمر الغلاء صعوداً؛ (فَأَتَمَّتْهَا عُمْرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلَاثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) فزاد الدية ١٢٠٠٠ درهم ما يعادل ٣ أوقية من الفضة مقابل كل رأس. فكان مقدار الزيادة الثلث.

واستقرت الدية ٢٠٠٠٠ درهم إذا كان القتل الخطأ في البلد الحرام والشهر الحرام.

نقيس في الاقتصاد المعاصر التضخم بالأرقام القياسية فنجعل سنة للأساس (س .) أي للأساس القياس ثم تقاس السنوات اللاحقة عليها، فيتم اعتماد سلعة أو سلعة أساسية يتم القياس عليها بين فترات الحساب.

مثال ذلك، الجدول:

السنة	سعر الإبل	الرقم القياس
2000	6000	100%
2001	8000	133%
2002	12000	200%
2003	20000	333%
وهكذا		

الجدول (١١) مثال عن حساب التضخم

إذا إن أسعار عام ٢٠٠١ تفوق أسعار عام ٢٠٠٠ ب ٣٣٪ وأن أسعار عام ٢٠٠٢ تفوق أسعار عام ٢٠٠٠ ب ٢٠٠٪ وهكذا. فكيف يتم السداد؟

بعد أن وضع الفاروق رضي الله عنه ضوابط الصرف بين النقود المثلية (السلعية) وبين النقود الثمنية (الأثمان من ذهب وفضة وما شابه) راعى التضخم الحاصل في الاقتصاد للحفاظ على مصالح الأفراد ليحقق العدل الذي تنشده شريعة الإسلام بين العباد كلهم.

رابعاً: في نهاية الحديث ملاحظة هامة، وهي قول عمر رضي الله عنه: (يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيَمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ)، إنه تطبيق السياسة الاقتصادية، فلا يُشَقُّ على أحد ولا يُكَلَّفُه ما لا يطيق، بل حدد الضوابط وربط بينها، فمن تورط بقتل خطأ عليه أن يُسَدَّدَ إما كذا أو كذا مما لديه من أموال ولا حرج.

وفي الفترة الأخيرة سقط مفهوم قانون فيليبس الذي يعتبر أن استخدام ٢٪ تضخم مؤداه التحكم بالبطالة بمعدل ٦٪ تقريباً، علاقة عكسية مستقرة بين مستوى التضخم ومعدل البطالة.

القضاء على التضخم والحلول المناسبة:

إن محاربة التضخم في الاقتصاد التقليدي يتمثل بتطبيق السياستين التاليتين:

١. السياسة النقدية: بخفض المعروض النقدي وغالباً ما يتم استخدام رفع سعر الفائدة.
٢. السياسة المالية، برفع معدلات الضرائب.

أما محاربة التضخم والقضاء عليه في الاقتصاد الإسلامي فتتمثل بالآتي:

— تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب، كجزء من السياسة المالية.

— إلغاء الربا، كجزء من السياسة النقدية.

وكجزء من السياسة الاقتصادية:

— منع الاحتكارات.

— رقابة الأسواق، لتعمل بطريقة عادلة دون تشويه، فعمر بعد أن أخرج البائع الذي يبيع بسعر أقل من السوق ثم عاد وأدخله.

— تحسين مخرجات التعليم والمهارات والتدريب بما يواكب التغيرات التقنية.

— عدم انتقاص السوق بترك حرية انتقال السلع والأشخاص والأموال، لقوله صلى الله عليه وسلم: (هذا سوقكم فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج).

— تمكين الجميع من معلومات السوق (الإفصاح والشفافية)، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تَلَقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ).

فرسول الله صلى الله عليه وسلم شرع، وصحابته رضوان الله عليهم استندوا لذلك التشريع وراعوا الفوارق. فرسول الرحمة صلى الله عليه وسلم قصد العدل وسلك لتحقيق ذلك مسلكه في تحديد ضوابط بين العباد تحقق مصالحهم، وفهم الفاروق عمر رضي الله عنه ذلك كله، فحافظ على الغاية المشروعة والوسيلة المشروعة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرحها له بهذه الطريقة المفصلة، لكنها عظمة المعلم والمتعلم، إنها مدرسة العظماء؛ فالذكاء طبعهم والعدل غايتهم ولا يخشون في الله لومة لائم، لذلك ازدهرت تلك الفترة بمعدلات متزايدة؛ ففي زمن قصير جداً نقلوا الأمة من الأمية والجهل والنزاع إلى أسياد فاتحين ناشرين للعلم بكل فنونه.

ملاحظة: إنه مع انتهاء كتابة مقالنا هذا، أعلنت تركيا التخلي عن تخفيض سعر الفائدة، ورفعت سعر

الفائدة فيها من ٨.٥٪ إلى ١٥.٥٪، فانخفضت ليرتها إلى ٢٤.٢٥ ليرة لكل دولار حتى الآن.

صحيح أن الوقت مبكراً للحكم على هذا الانتقال، لكن تركيا فشلت في إثبات عدم جدوى سياسة الفائدة لأنها اجتزأت حلول الاقتصاد الإسلامي، فلا ألغت الربا ولا طبقت الزكاة وهاتين السياستين تساند سياسة تحريم الربا، وهذا أوضحناه في كتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، فضلاً عن انتشار ثقافة الديون الربوية في السوق التركي (حكومة وشركات) وهي ديون بالدولار، لذلك لم تستطع تركيا النجاة من طوق السياسات التقليدية. وسيُثبت الوقت فشل هذا الانتقال.

حماة (حماها الله) ٣ ذي الحجة ١٤٤٤ هـ الموافق ٢١ حزيران / يونيو ٢٠٢٣ م

ماذا عن مستقبل بريكس؟

ChatGPT

تعد مجموعة البريكس، المعروفة أيضاً باسم دول البريكس أو اقتصادات البريكس، اختصاراً لاتحاد يضم خمسة اقتصادات وطنية ناشئة رئيسية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. تتميز هذه الدول بتأثيرها الكبير على الشؤون الإقليمية والعالمية، فضلاً عن إمكاناتها للنمو الاقتصادي.

مستقبل البريكس موضوع تخمينات وتحليلات مستمرة. على الرغم من أنه ليس لدي معلومات عن أحداث أو تطورات محددة تتجاوز قطع معرفتي في سبتمبر ٢٠٢١، يمكنني تقديم بعض الأفكار العامة حول هذا الموضوع.

١. **النمو الاقتصادي:** شهدت دول البريكس نمواً اقتصادياً سريعاً على مدى العقود القليلة الماضية، وما

زالت تمتلك إمكانات كبيرة للتنمية المستقبلية. وبينما تستثمر هذه البلدان في البنية التحتية والتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري، فإنها قد تعزز اقتصاداتها وتزيد من نفوذها العالمي.

٢. **التأثير الجيوسياسي:** تمثل دول البريكس مجتمعة جزءاً كبيراً من سكان العالم ومساحة الأرض والناج

المحلي الإجمالي. تأثيرهم المتزايد في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وتعاونهم بشأن القضايا العالمية يمكن أن يشكل المشهد الجيوسياسي في المستقبل.

٣. **التجارة والاستثمار:** قد يؤدي التعاون التجاري والاستثماري المعزز داخل مجموعة البريكس إلى خلق

فرص اقتصادية جديدة وتكامل إقليمي أوثق. إن تقوية الروابط التجارية، وتشجيع تدفقات الاستثمار، وتقليل الحواجز التجارية يمكن أن يسهل النمو الاقتصادي ويعزز المنافع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

٤. **التحديات والاختلافات:** على الرغم من إمكاناتها الجماعية، تواجه دول البريكس أيضاً تحديات

مختلفة. وتشمل هذه الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والاختلافات السياسية، وثغرات البنية التحتية، ومستويات متفاوتة من التنمية المؤسسية. ستكون مواجهة هذه التحديات وتعزيز النمو الشامل والتعاون أمراً حاسماً للنجاح المستقبلي لمجموعة بريكس.

من المهم ملاحظة أن المسار المستقبلي لبلدان البريكس سيعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك السياسات المحلية والظروف الاقتصادية العالمية والديناميكيات الجيوسياسية والتقدم التكنولوجي. ستوفر مواكبة الأحداث والتحليلات الجارية من مصادر موثوقة معلومات أكثر دقة وحادثة حول مستقبل البريكس.

What about BRICS future?

The BRICS, also known as BRICS countries or BRICS economies, is an acronym for an association of five major emerging national economies: Brazil, Russia, India, China, and South Africa. These countries are distinguished by their significant influence on regional and global affairs, as well as their potential for economic growth.

The future of BRICS is a subject of ongoing speculation and analysis. While I don't have information on specific events or developments beyond my September 2021 knowledge cutoff, I can provide some general insights on the topic.

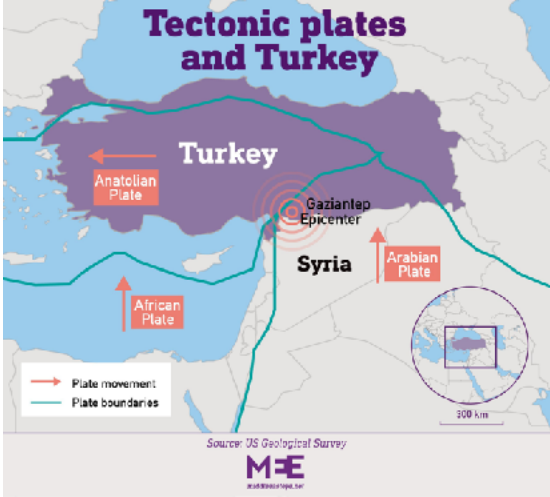
1. **Economic Growth:** The BRICS countries have experienced rapid economic growth over the past few decades, and they continue to hold significant potential for future development. As these countries invest in infrastructure, technological advancements, and human capital, they may further strengthen their economies and increase their global influence.
2. **Geopolitical Influence:** The BRICS countries collectively represent a substantial portion of the world's population, land area, and GDP. Their increasing influence in international organizations, such as the United Nations, and their collaboration on global issues could potentially shape the future geopolitical landscape.
3. **Trade and Investment:** Enhanced trade and investment cooperation within the BRICS group may lead to the creation of new economic opportunities and closer regional integration. Strengthening trade ties, promoting investment flows, and reducing trade barriers could facilitate economic growth and foster mutual benefits among the member countries.

4. Challenges and Divergences: Despite their collective potential, the BRICS countries also face various challenges. These include socio-economic disparities, political differences, infrastructure gaps, and varying levels of institutional development. Addressing these challenges and promoting inclusive growth and cooperation will be crucial for the future success of the BRICS group.

It's important to note that the future trajectory of the BRICS countries will depend on numerous factors, including domestic policies, global economic conditions, geopolitical dynamics, and technological advancements. Keeping up with current events and analysis from reputable sources will provide more accurate and up-to-date information on the future of BRICS.

تحفيز الشركات لاستيعاب المخاطر الاقتصادية الناشئة بعد الزلزال

سورية مثالاً



د. سامر مظهر قنطقجي

انتهى الزلزال ومضى عليه أكثر من ١٢٠ يوماً؛ فلماذا التحفيز؟

يعدُّ السعي نحو التعافي الاقتصادي مطلباً لازماً؛ فالحياة لا بد أن تستمر. والتهديدات مازالت قائمة؛ لأن سوريا تقع على جرف أو رصيف قاري، و الزلازل غالباً ما تحدث في البلاد التي تقع على جرف قاري نتيجة تحرك الصفائح التكتونية المتعددة (الشكل ١ و ٢).

المخاطر والفرص

توجب إدارة المخاطر تحديد المخاطر المحتملة ورسم

السيناريوهات اللازمة لمجابهة كل احتمال متوقع.

فما هي المخاطر المحتملة لتكرار حدوث زلازل مستقبلاً؟

وما هي فرص التحكم في ضبط آثارها إن وقعت؟.

أولاً - المخاطر:

أضرار الكوارث الطبيعية (الزلزال مثلاً):

غالباً ما تتسبب الكوارث الطبيعية بإحداث آثار مؤلمة؛

مثل فقدان وموت السكان، والأضرار التي لحقت بالمرافق

العامّة والبنية التحتية، والأضرار التي لحقت بمرافق الإنتاج

وموارده التي تؤدي بعد ذلك إلى مشاكل اقتصادية، سواء

بالنسبة للأفراد، أو كيان اقتصادي لنطاق الدولة.

EARTHQUAKE 0 4 5			
TODAY'S EVENTS - SYRIA			
YESTERDAY'S EVENTS - SYRIA			
NULL (NULL) Idlib, Syria	2:33 PM (yesterday)	2.0	>
TURKEY-SYRIA BORDER REGION Idlib, Syria	2:33 PM (yesterday)	2.1	>
PREVIOUS DAYS - SYRIA			
NEAR THE COAST OF SYRIA Latakia, Syria	1:12 AM 27 May	2.1	>
NEAR THE COAST OF SYRIA Latakia, Syria	2:35 AM 26 May	3.7	>
NEAR THE COAST OF SYRIA Latakia, Syria	1:47 PM 25 May	4.2	>
TURKEY-SYRIA BORDER REGION Al-Hasakah, Syria	12:34 PM 25 May	2.4	>
NEAR THE COAST OF SYRIA Latakia, Syria	11:10 AM 25 May	2.2	>
CENTRAL TURKEY Latakia, Syria	11:08 AM 25 May	2.0	>
NEAR THE COAST OF SYRIA Latakia, Syria	10:45 AM 25 May	2.6	>
LATAKIA, SYRIA (20 KM NW) Latakia, Syria	10:21 AM 25 May	4.1	>
NEAR THE COAST OF SYRIA Latakia, Syria	6:26 AM 25 May	2.0	>

الشكل ٢: قائمة بالزلازل التي حدثت أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و

٢٨ و ٢٩ أيار ٢٠٢٣

المصدر: تطبيق Earthquack

لذلك يجب متابعة سلسلة الجهود لخفض الأضرار بغية تقليل الخسائر، فزلزال بقوة ٥.٩ على مقياس ريختر يعادل قوة متفجرة للطاقة بمقدار ٤٠ كيلو طن من TNT أو ضعف انفجار قنبلة هيروشيما.

تقديرات البنك الدولي¹ لأضرار زلزال سورية ٢٠٢٢:

بلغت أضرار الزلزال الذي ضرب سوريا ٥.١ مليار دولار، بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وشملت الأضرار أربع محافظات هي اللاذقية وادلب وحماة وحلب، إضافة للمناطق الحدودية، ويعيش فيها نحو ١٠ مليون نسمة، تتوزع تلك الأضرار إلى:

- * أضرار مباشرة للمباني السكنية حوالي ٤٨.٥٪ ما يعادل ٢,٥ مليار دولار.
- * أضرار في المباني غير السكنية (مثل المنشآت الصحية والمدارس والمباني الحكومية ومباني القطاع الخاص) نسبة ٣٣.٥٪ أو ٩.٧ مليارات دولار.
- * أضرار لحقت بالبنية التحتية ١٨٪ من إجمالي الأضرار بحدود ٠.٩ مليار دولار. شملت النقل والبنية التحتية الحيوية للكهرباء والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- * أضرار الموارد البشرية التي يخلفها الزلزال على المناطق التي يضربها:
- * موت عشرات الآلاف من الناس، وكذلك نفوق الكثير من حيواناتهم.
- * وقوع أعداد كبيرة من الجرحى، وإصابة جزء منهم بعجز كلي أو جزئي مما يستنزف البنية الصحية ومواردها.
- * نزوح سكان المناطق المتضررة إلى مناطق أخرى، مما يهدد بتغيير البنى السكانية ويشتت شملها ويضعف قوتها.
- * الأضرار المادية التي يخلفها الزلزال على المناطق التي يضربها:
- * تعطل المرافق العامة.
- * تدمير المباني السكنية وغير السكنية كلياً أو جزئياً.
- * تعطل المعامل والمصانع الإنتاجية.

¹ <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/02/28/earthquake-direct-damage-in-syria-estimated-at-5-1-billion-in-areas-already-severely-ravaged-by-long-conflict-and-displa>

* تدهور سلاسل التوريد للمناطق المنكوبة .

سلسلة الأضرار الاقتصادية للزلازل :

* انخفاض الطاقة البشرية العاملة، بسبب موت بعضها وجرح آخرين، ونزوح البعض .

* انخفاض الناتج المحلي **GDP** بنسب مئوية مؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي .

* هبوط معدل النمو الاقتصادي لتوقف المعامل والشركات والأعمال عموماً كالسياحة

والصناعة والتجارة وغيرها . وهذا معناه فقدان الوظائف وخلخلة إجمالي أعداد القوى

العاملة، وصولاً إلى بطالة بنسب مؤثرة في المناطق التي ضربها الزلزال وكذلك للمناطق التي

نزح إليها السكان حيث يزاحمون العمالة هناك .

* ارتفاع معدلات التضخم وتوجه الأسعار نحو الارتفاع .

* الدخول في الحلقة المفرغة للفقير .

ثانياً - الفرص :

ضرورة التعامل مع فترة الكوارث على أنها إدارة مشروعات وإدارة أزمة بالوقت نفسه :

* كسب طلبات ناشئة سببها الزلزال : هناك طلبات كبيرة تنشأ عند حصول الكوارث ويجب

تلبيتها بسرعة لإنقاذ الأرواح والتخفيف عن الآخرين مصابهم، ويجب على الشركات كسب

هذه الفرص وتلبية هذه الطلبات السريعة التنفيذ وتحقيق المكاسب بسببها .

* مرونة تحويل خطوط الإنتاج وتعديلها لتلبية الاحتياجات الطارئة : وهذا يهيئ المنشآت لفرص

كسب مناقصات عالمية تطرحها مؤسسات دولية تقدم الإغاثة .

* تخطي عناصر الجودة مرحلياً : فالطلبات الطارئة يجب تلبيتها دون النظر لمواصفات تعتبر في

العادة لازمة ولا يُستغنى عنها .

استيعاب الجزء البيئي الذي تُمارس فيه الأعمال :

- بما أن حدوث الزلازل في سورية أمر محتمل، فقد رفضت ذات مرة مقترحا لغرفة تجارة حماة في تسعينيات القرن الماضي لإنشاء صندوق للتأمين التقاعدي على مستوى أعضاء الغرفة، لأن مخاطر الزلازل خطر قائم بسبب الموقع الجغرافي أولا، ولحاجة التأمين لأعداد كبيرة، وهذا غير متوفر حتى على مستوى أعضاء غرف تجارة وصناعة سورية جميعها.
- خذلت مؤسسة التأمينات الاجتماعية أعضائها بعدما عجزت عن تفادي مخاطر التضخم ومخاطر سعر الصرف، فصارت الأموال المجمعة لديها ليست ذات معنى، فلا تعويض نهاية خدمة ولا راتب تقاعدي ولا تعويض وفاة؛ قادر على الإيفاء بمتطلبات مشتركي التأمينات الاجتماعية.
- بينما أموال هكذا صناديق في العالم تقتحم الاستثمارات الصعبة وتحقق لدولها وأعضاء الصناديق المنافع والمزايا.
- وتُعدّ تعويضات التأمينات الاجتماعية جزءا مهما من الأجور، بينما يتهرب أرباب العمل من الاشتراك إلا بالحد الأدنى ولو اقتنعوا بجدوى هذه المؤسسة للجؤوا إليها بوصفها مؤسسة تأمين تحمل عنهم عبء تكاليف عمالهم لفترات العمر الباقية ولسعوا إليها حثيثا.
- وقد ارتكبت النقابات والتجمعات المهنية الخطأ نفسه ظناً منها أنه تقدم منتجاً يمنحها مزايا انتخابية حسب زعم بعض أعضائها، وحقيقة الأمر أنه كان ضياعا لأموال الناس؛ لابتعاد النظرة العلمية، فأغلب صناديق تعويضات نهاية الخدمة (وفاة - راتب تقاعدي)، تعاني من العجز، وإذا عوّضت مشركيها فإن تعويضاتها المدفوعة لهم فاقدة للقيمة الحقيقية لها قياساً على ما تم دفعه.

كسب ولاء المجتمع المحلي :

خلال أزمة الزلزال في حماة:

- * خسر مركز علاج نفسي فرصة إثبات نفسه من خلال تركيزه على التفاوض لترويج اسم مركزه، وتخلي بعض أعضائه عن دورهم الإنساني، فمر الوقت والنقاش لم ينته.

* خسر أغلب سماسرة البيوت في محاولة بعضهم استغلال الحاجة لاستئجار البيوت في رفع الأسعار وزيادة العمولات وتقديم البيوت غير الصالحة للسكن. بينما كسب البعض إنسانيتهم بتقديم بيوتهم مجاناً أو شبه المجان.

* كسبت جمعية الأمل في احتواء جزء مهم من الأزمة الإنسانية رغم أنها تعنى بأمراض السرطان وبعض أمراض الإعاقة لكنها أقدمت على تبني جزء من الحلول الإنسانية الاسعافية. وبعد انتهاء استيعاب الصدمة، بدأ مركز تمكين الشباب احتواء أزمة اليد العاملة بتأمين المساعدة المهنية معنويا وماديا منعاً لتعاظم هذه المشكلة وصعوبة حلها لاحقاً. تخطي نقاط ضعف الشركات:

يمكن للشركات أن تتخطى بعض الآثار الاقتصادية للزلزال فلا تسارع في طرد موظفيها وعمالها، ولا تتسرع بإغلاق أبوابها وتنسحب من السوق. ومن تلك التقنيات:

* تحديد نقطة الإغلاق: لا يجب أن تغلق الشركات أبوابها إلا عندما تنخفض إيراداتها النقدية عن مصاريفها التشغيلية المتغيرة.

* السيولة وكفاية رأس المال: يجب على الشركات البحث عن حلول للحفاظ على سيولتها في الحد الأدنى لمقابلة الحالات الطارئة فقط، وترتيب أولوياتها ومن ثم ترتيب أصولها حسب سيولتها، والتحول نحو البيع النقدي والابتعاد عن البيع الآجل.

* اضطراب سلاسل التوريد عموماً وللمناطق المنكوبة خصوصاً، وضرورة توافر مخزون استراتيجي مناسب لدى الحكومة ولدى محافظاتها وكذلك لدى الشركات كل حسب مستواه. ويجب إيجاد حلول للتوصيل إلى مركز الحدث، فتركيا استخدمت سبجات ماء للتزود بالماء عندما اشتعلت النار في غاباتها كانت قد صممتها تحسباً لذلك، وروسيا زودت تركيا بطائرة قامت بإعادة البث لشبكات الجوال وبقيت في الأجواء للتمكن من استقبال مزيد من النداءات لإسعافها. كما يمكن استخدام الدراجات النارية الخفيفة للتنقل والنقل وكذلك استخدام طائرات الدروز في التوصيل كما تفعل أمازون وغيرها من الشركات.

* التضخم وارتفاع الأسعار: وهذا خطر موجود في العالم إثر أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وتزداد حدته إثر الزلزال وخاصة في منطقة حدوثه والمناطق المجاورة.

* تكلفة التضحية: تتحمل المنشآت بعض التكاليف التي تثقل كاهلها تجنباً لخسارة ما لا يمكن تعويضه، وأهمها اليد العاملة الخبيرة. وبدل طرد العمالة في الأزمات يمكن لأرباب العمل إعطاؤهم من زكاة أموالهم ليحافظوا على شركاتهم وعمالهم وأسرتهم ولرغد عجلة الاقتصاد بما تحتاجه ليبقى الإنفاق كزيت الدوران ووقوده. وهذه ميزة تضيفها الشريعة الإسلامية على أتباعها ويجب استغلالها.

استعراض تجارب: اليابان واندونيسيا وتركيا:

سلسلة الجهود لتخفيف تأثير مخاطر الكوارث:

لا يوجد بلد مستعد مثل اليابان في مواجهة الكوارث فمتوسط صدمات الزلازل يبلغ عددها ١٥٠٠ سنوياً. لذلك تخصص اليابان موازنة تتجاوز ٢ مليار دولار لتخفيف الكوارث والتأهب لها سنوياً.

جهود التخفيف

القدرة على المواجهة



زيادة الوعي



التنمية البدنية

وتعتبر جهود تخفيف تأثير مخاطر الكوارث جهوداً ضرورية ليكون الناس مستعدين دوماً لاحتمال حصول كوارث يمكن التعايش معها. فالتنمية البدنية والتمرين على سيناريوهات التحرك والحركة خلال فترة الكارثة مهم جداً، ويقوم الدفاع المدني عادة في تنفيذ مثل هذه السيناريوهات باستمرار. كما أن زيادة الوعي أمر ضروري لتبقى الذاكرة في وضع نشط فتنبه صاحبها للتصرف والسلوك الصحيح عند الكارثة التي يكون حدوثها مفاجئاً. وكل ذلك يزيد من القدرة على مواجهة الكارثة.


* الهدف الرئيس من التخفيف: هو تقليل خطر الوفاة والحد من إصابة السكان.


* الهدف الثانوي من التخفيف: هو تقليل الضرر والخسائر الاقتصادية التي حدثت نتيجة لكوارث البنية التحتية للقطاع العام وتقليل خسائر القطاع الخاص إلى الحد الذي يمكن من التأثير على المجتمع.


وتشمل استراتيجية التخفيف:


تعظيم القيمة الاقتصادية، واتخاذ التدابير الفنية اللازمة، والتخطيط المكاني ليعرف الجميع نقاط قوة المكان ونقاط ضعفه، وكذلك المدخلات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع المحلي، والإدارة الفعالة والحازمة؛ كل ذلك بغية إنتاج التخفيف الفعال للكوارث.


لخص NATO TADA خبير الوقاية من الكوارث من وكالة المؤسسة الدولية اليابانية الإجراءات بالآتي:

 تحسين تقدير آثار الكارثة المحتملة ثم صياغة قانون يستهدف تقليل خطر الضحايا خلال السنوات العشر القادمة.


 استهداف إشادة منازل مقاومة للزلازل في جميع أنحاء اليابان بنسبة ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠.


 نقل المباني الحيوية إلى أرض أعلى من أجل تجنب إمكانية وجود تسونامي وإنشاء ملاجئ، كأبراج بارتفاع ٢٢ متراً تتسع لأكثر من ٢٣٠ شخصاً.


 التنشئة الاجتماعية للاستجابة للكوارث للمجتمع المستهدف ولفترة طويلة ليكون الناس على دراية بالكارثة المحتملة.

 جمع بيانات الأسر وخاصة التي فيها من ذوي الإعاقة، وعدد الأشخاص الذين يمكن مساعدتهم بأقرب طريق.


أما إندونيسيا كدولة عرضة للزلازل والتسونامي فنظام تخفيف الكوارث فيها شمل جهود الوقاية التالية:


 تحسين استراتيجيات الوعي العام لتطوير مشاركة المجتمع في تنفيذ الوقاية من الكوارث والتخفيف منها.


 تطوير الأبحاث التطبيقية مع إطار منظم لزيادة نسب التكلفة والنظر دوماً نحو عملية تكييف المعرفة الأصلية في المجتمع.


 الإدارة المكانية وإدارة الأراضي في معظم المجالات ذات الأولوية الوطنية بناءً على خطة الإدارة لموارد المياه والأراضي والغابات وفقاً لنتائج دراسات مخاطر الكوارث والدراسات البيئية الاستراتيجية الإقليمية.


أما تركيا كدولة عرضة للزلازل فنظام تخفيف الكوارث فيها شمل جهوداً إسعافية أكثر منها وقائية كالتالي :


 أرسل مبلغ ١٠٠ مليار ليرة إلى المنطقة المنكوبة لاستخدامها في المدن المتضررة.


 أرسل ٧.٥ مليار ليرة إلى منطقة الكارثة لتلبية احتياجات وزارة الصحة من الأدوية والمعدات الطبية.

 تلبية احتياجات الوقود لمن أرادوا مغادرة المنطقة.

 تحويل مساعدات لحسابات المتضررين بقيمة ٥ آلاف ليرة لأصحاب المنازل و ٣ آلاف للمستأجرين.

 مساعدات نقدية بقيمة ١٠٠ ألف ليرة لتلبية الاحتياجات العاجلة لأقرباء المواطنين الذين فقدوا أرواحهم.

 تبرعت شركات كبرى ومصارف، بينها بنك زراعات الحكومي الذي تبرع بمليار دولار.

 دعم الأجور النقدية، وحظر تسريح العمال في منطقة الزلزال، وتأخير الالتزامات الضريبية.



لمشاهدة الفيديو : رابط

التحديات والحلول :

أولاً - التحديات :

- * الهجرة الداخلية (النزوح) على مستوى الأحياء والمدن مما يخلخل تركيبها السكانية وتتسبب بتزاحم الآخرين في مكاسبهم وتشاركهم بالبنى التحتية .
 - * الهجرة الخارجية التي تستنزف الخبرات المحلية والتي تجذبها مغريات الدول المتقدمة كألمانيا، وتطردها العوامل المحلية كضعف الأجور وارتفاع الأسعار والخدمة الإلزامية .
 - * قانون العمل الموحد الحالي الذي يحمي العمال ولا يهتم كثيراً بأرباب العمل المعول عليهم النهوض بالاقتصاد وخاصة بعد الأزمات . ولا بد من إيجاد قانون عمل للطوارئ، فقانون العمل الذي يسري في الحالات الطبيعية لا يناسب بيئة الكوارث لأنها حالات طارئة .
 - * انعدام البرامج التعليمية والمهنية المتعلقة بإدارة الكوارث وإدارة البلديات .
- إن أخطر ما في الهجرة الخارجية هو هجرة الموارد البشرية القادرة على العمل وخاصة هجرة الخبرات .
- .KNOW-HOW**

ثانياً - الحلول :

بناء جسور الثقة مع المجتمع المحلي

الاستعانة بموارد المجتمع المحلي حيث التبرعات: زكاة - صدقات. وهذا حصل عام ٢٠١٦ عندما جمعت الأمم المتحدة زكاة الأموال لمساعدة السوريين.

Since 2016, we have collected and distributed 2.6 million US Dollars in Zakat funds, making it possible to help 14,000 refugee families living in extreme poverty in Jordan.

This year, you will be able to send your Zakat to refugees in both Jordan and Lebanon through the new global UNHCR Zakat platform: zakat.unhcr.org.

* إنشاء معامل تدوير النفايات العمرانية.

* إعادة الإعمار.

* إعادة توطين الصناعات في المناطق المنكوبة.

* اطلاق مشروع مشترك بين البلدية ونقابة

المهندسين والجمعيات الأهلية وخاصة

الجمعيات التي حظيت بثقة الناس لإعادة

الترميم بأسس علمية ومهنية.

بناء جسور الثقة مع المجتمع الإسلامي

الاستعانة بموارد البنك الإسلامي للتنمية والذي

يقيم الشراكات مع الدول الأعضاء وسورية عضو

مؤسس يدير حصتها وزير مالىتها. خاصة بعد

استعادة سورية لعضويتها في جامعة الدول العربية.



بناء جسور الثقة مع المجتمع الدولي

الاستعانة بموارد البنك الدولي: الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها
.GFDRR

الاستثمار الأفضل هو في الموارد البشرية:

إن أفضل استثمار هو الاستثمار في الموارد البشرية، فرأس المال البشري يُعدُّ الجزء الأهم في بناء الأمم.

لقد خسرننا كثيرا من مواردنا الخبيرة والقادرة على العمل، ونحتاج لجيلين لتعويض ذلك، وأوروبا العجوز استقطبت مواردنا البشرية لتعيد الحياة والنشاط لنفسها بعدما توقف تكاثرها البشري، بينما أمتنا الولادة تُنجب وتُعلم، وغيرنا يوظف ويستثمر.

الإفصاح والشفافية شرط لكسب الولاء:

إن الجزء الأهم في كسب ولاء المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية هو تطبيق: مبدأ الإفصاح والشفافية، الذي هو عماد عمل المؤسسات المالية ومنظمات الشفافية ومنظمات محاربة الفساد في العالم.

لقد استطعنا بالتعاون مع جمعية الأمل جمع تبرعات وزكوات لتغطية مخاطر استيعاب صدمة الزلزال خلال فترة وجيزة جدا بنشر أعمالنا يوميا للمجتمع المحلي وبيان مصارف الأموال.

واليوم يسعى مشروع تمكين لاستيعاب تشغيل اليد العاملة قبل تمكّن البطالة منها ووقوعها في براثن الفقر لتجنيبها أن تكون فريسة للجرائم الاجتماعية.

للمزيد وللإطلاع على مقالاتنا ذات العلاقة:

— إدارة اقتصاد الجوائح: هو إدارة مشروعات وإدارة أزمات في آن واحد – الزلازل أنموذجا: رابط.

— الإنفاق خلال الأزمات: رابط.

— تطبيقات التمويل الإسلامي للتعافي بشكل أفضل: رابط.

— فهم الاقتصاد الإسلامي وتفسيره للتغيرات الحاصلة هذه الأيام: رابط.

— الحرب على الدراية التقنية KNOW-HOW ونماذجها: رابط.

ميثاق مالي عالمي جديد في باريس

محاولة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي

قناة يورونيوز¹

أعلنت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا أنه تم تحقيق هدف تخصيص مائة مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للدول الفقيرة، وهي أصول احتياط لصندوق النقد الدولي يمكن استخدامها للتنمية والتحول المناخي.

قالت غورغييفا خلال القمة الدولية لميثاق مالي جديد في باريس: "تم تحديد الهدف عند مائة مليار". وأضافت خلال مشاركتها في اجتماع بحضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس البنك الدولي أجاي بانجا: "حققنا الهدف، لدينا مائة مليار".

من جهته، دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس إلى "صدمة تمويل عام" لمواجهة الفقر واحترار المناخ، أمام حوالي أربعين رئيس دولة وحكومة مجتمعين في باريس لمحاولة إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي.

وقال ماكرون خلال افتتاح قمة "ميثاق مالي عالمي جديد" في باريس إن الدول "لا ينبغي أن توضع أمام خيار محاربة الفقر أو مكافحة تغير المناخ" مضيفاً "علينا أن نحدث صدمة تمويل عام ونحتاج إلى المزيد من التمويل الخاص".

وأشار إلى أنه من دون "تغيير النظام برمته، يمكننا أن نجعله يعمل بشكل أفضل بكثير إذا وظّفت هذه الأموال وهذه السيولة في خدمة تقدم الكوكب وهذا التحدي المزدوج الذي ذكرته، الفقر والمناخ، والتنوع البيولوجي".

وأكد الرئيس الفرنسي أمام رؤساء الدول والحكومات وبينهم عدد من الأفارقة "هذه القمة هي قمتكم، أنتم الذين تقفون على خط المواجهة" في مكافحة تغير المناخ وتزايد الفقر وعدم المساواة. وتعهد أن يكون "هذا الاتفاق المالي الجديد أكثر احتراماً لسيادة" كل الدول.

¹ موقع يورونيوز، تاريخ ٢٢-٠٦-٢٠٢٣، رابط

من جهتها، دعت الناشطة الأوغندية الشابة فانيسا ناكاتي رؤساء الدول والحكومات إلى التزام دقيقة صمت تكريماً "لجميع الذين يعانون والجوع والمشردين والذين يتركون المدرسة".

كذلك، دعت إلى "التخلص بطريقة عادلة من الوقود الأحفوري" منتقدة بشكل مباشر أرباح شركات النفط الغربية. وقالت "الوقود الكاذبة تكلف أرواحاً".

وقال ماكرون خلال افتتاح قمة "ميثاق مالي عالمي جديد" في باريس إن الدول "لا ينبغي أن توضع أمام خيار محاربة الفقر أو مكافحة تغير المناخ" مضيفاً "علينا أن نحدث صدمة مالية عامة ونحتاج إلى المزيد من التمويل الخاص".

ويلتقي نحو أربعين رئيس دولة أو حكومة في باريس الخميس لمحاولة إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، مع وجود حاجة خصوصاً إلى تريليونات الدولارات حتى تتمكن غالبية البشرية من مواجهة أزمة المناخ والخروج من الفقر.

وكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يستضيف قمة "ميثاق مالي عالمي جديد" في تغريدة الأربعاء "أشعر بأنه يمكننا إحداث فرق كبير لكوكب الأرض وفي مجال مكافحة الفقر".

الأعمال التي ستجري في قصر برونيار في وسط باريس ستستفيد من ثقل الضيوف المشاركين، إذ سيحضر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا والمستشار الألماني أولاف شولتس ووزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين.

- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي -

وإن كان من المستبعد أن تفضي المحادثات الجارية في قصر برونيار في وسط باريس إلى قرارات ملموسة، إلا أنها تستفيد من ثقل الضيوف المشاركين وبينهم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا والمستشار الألماني أولاف شولتس ووزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين.

وفي خطاب ألقته يلين صباح الخميس في باريس، قالت إن واشنطن "ستضغط" من أجل أن يشارك دائنو الدول الفقيرة والنامية في مفاوضات لإعادة هيكلة ديونها.

كذلك، تشارك الصين من خلال رئيس وزرائها لي تشيانغ والسعودية ممثلة بولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ويشارك أيضا في القمة الرئيس الكيني وليم روتو بالإضافة إلى نحو عشرين زعيما إفريقيا رفيع العدد منهم الصوت أخيرا ضد الدول الغنية التي تضخ المليارات لدعم أوكرانيا في حربها مع روسيا. ونشأت فكرة القمة في تشرين الثاني/نوفمبر خلال مؤتمر الأطراف للمناخ (كوب ٢٧) في مصر، عقب الخطة التي قدمتها رئيسة وزراء بربادوس ميا موتلي. فقد أعادت إحياء الأمل في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة التي باتت عقبة بوجه مفاوضات المناخ بين الدول الفقيرة والدول الغنية المسبب الرئيس لانبعاثات غازات الدفيئة.

ودعت موتلي التي حضت على إعادة توجيه التمويل الدولي نحو قضايا المناخ، الخميس إلى "تحول مطلق" في النظام المالي وليس فقط "إصلاح مؤسساتنا". وأضافت "نأتي إلى باريس اليوم بقلب حزين لكن بأمل".

من جهتها، قالت إستير دوفلو، الحائزة جائزة نوبل في الاقتصاد خلال مقابلة مع وكالة فرانس برس "تفرض كلفة باهظة على أفقر البلدان من خلال الطريقة التي نقرر أن نعيش بها اليوم". والهدف من القمة هو تجديد الهيكل المالي الدولي المنبثق عن اتفاقات بريتون وودز في العام ١٩٤٤ مع إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتقول الدول النامية إن الحصول على تمويل من المؤسساتين صعب في حين أن حاجاتها هائلة لمواجهة موجات الحر والجفاف والفيضانات، وأيضا للخروج من الفقر مع التخلص من الوقود الأحفوري والحفاظ على الطبيعة.

ومن أجل تحقيق ذلك، سيتعين على الدول النامية باستثناء الصين إنفاق ٢٤٠٠ مليار دولار سنويا بحلول العام ٢٠٣٠، وفق تقديرات مجموعة من الخبراء تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك زيادة إنفاقها على الوقود غير الأحفوري من ٢٦٠ مليار إلى حوالي ١.٩ تريليون دولار سنويا على مدى العقد، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

– ضرائب على النقل البحري –

ومن بين الطروحات العديدة التي تُناقش، تكتسب فكرة فرض ضريبة دولية على انبعاثات الكربون من النقل البحري زخما.

ويتحدّث قادة العالم عن ضرائب أخرى ولكن أيضا عن إصلاحات مؤسسية وإعادة هيكلة ديون الدول الفقيرة وتعزيز دور القطاع الخاص...

وتدعم موتلي بقوة فكرة تعليق سداد الديون في حال حدوث كارثة طبيعية.

فالأعاصير "لا تفرّق" بين الدول الغنية والفقيرة، لكنها قد "تسبب في خسارة سنوات من التنمية" وفق ما ذكر فاتومانافا باولولي لوتيرو رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، رأس الحربة في هذه المعركة من أجل تمويل جديد.

وستوضع الدول الغنية في مواجهة وعدها بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويا لمساعدة الدول الفقيرة في مواجهة احترار المناخ. وهو وعد يفترض أن يتم الوفاء به هذا العام، بعد ثلاث سنوات من التأخير، وهو ما أدى إلى تراجع عميق في الثقة بين الشمال والجنوب.

وأشار هارجيت سينغ من "كلايمنت أكشن نتوروك" إلى أن هذا المبلغ يبدو سخيفا، لكن "التمويل العام هو البذرة التي ستثمر تريليونات".

وستُدعى مصارف التنمية المتعددة الأطراف أيضا إلى تقديم المزيد من القروض، بعد أشهر قليلة من إعلان البنك الدولي تقديم ٥٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات.

قواعد الأسواق المالية الجديدة

الاستثمار في عصر أسعار الفائدة المرتفعة وندرة رأس المال

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

تحليل وتفسير: ياسر فنري

ماجستير في العلوم المالية والمصرفية

أهلاً بكم إلى نهاية الأموال الرخيصة، لقد مرت أسعار الأسهم بأسوأ من ذلك، ولكن نادراً ما كانت الأمور دموية في العديد من أسواق الأصول في وقت واحد، حيث يجد المستثمرون أنفسهم في عالم جديد ويحتاجون إلى مجموعة جديدة من القواعد.

كان الألم شديداً عندما انخفض مؤشر S&P500 للأسهم الأمريكية الرائدة بنحو الربع عند أدنى نقطة له هذا العام، مما أدى إلى محو أكثر من ١٠ تريليون دولار من القيمة السوقية. كما تعرضت السندات الحكومية، التي عادة ما تكون ملاذاً من الأسهم، للهجوم؛ وتتجه سندات الخزانة إلى أسوأ عام لها منذ عام ١٩٤٩. اعتباراً من منتصف أكتوبر، وتراجعت المحفظة المقسمة بنسبة ٤٠ / ٦٠ بين الأسهم الأمريكية وسندات الخزانة أكثر من أي عام منذ عام ١٩٣٧. في غضون ذلك، انخفضت أسعار المنازل في كل مكان من فانكوفر إلى سيدني، وتحطمت عملة البيتكوين، والذهب لم يعد يلمع. بينما كانت السلع الأساسية وحدها تتمتع بعام جيد بشكل جزئي بسبب الحرب.

كانت الصدمة أسوأ لأن المستثمرين اعتادوا على التضخم المنخفض، فبعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩، خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة في محاولة لإنعاش الاقتصاد، ومع انخفاض الأسعار بقيت منخفضة، بينما ارتفعت أسعار الأصول وتوطد "السوق الصاعد في كل شيء". من أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٩ إلى ذروته في عام ٢٠٢١، وارتفع مؤشر S&P500 سبعة أضعاف، فحرر أصحاب رؤوس الأموال المغامرة شيكات أكبر من أي وقت مضى لجميع أنواع الشركات الناشئة. فتضاعف

¹ Investing in an era of higher interest rates and scarcer capital, Dec 8th 2022, The Economist, [Link](#).

حجم الأسواق الخاصة في جميع أنحاء العالم: الأسهم الخاصة، والعقارات والبنى التحتية والإقراض الخاص، أربع مرات لتصل إلى أكثر من ١٠ تريليون دولار.

كان الانعكاس الدراماتيكي هذا العام ناتجاً عن ارتفاع أسعار الفائدة. عندما شدد الاحتياطي الفدرالي سياسته بسرعة أكبر من أي وقت مضى منذ الثمانينيات، وتراجعت البنوك المركزية الأخرى عن الركب. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى العمق، ستجد أن السبب الأساسي هو عودة التضخم. ففي جميع أنحاء العالم الغني، ترتفع أسعار المستهلكين بأسرع وتيرة سنوية لها منذ أربعة عقود.

يتطلب عصر الأموال الغالية تحولا في كيفية تعامل المستثمرين مع الأسواق. ويجب التكيف مع ثلاثة قواعد جديدة:

القاعدة الأولى: ارتفاع العوائد المتوقعة، فمع انخفاض أسعار الفائدة في السنوات الصاعدة لعام ٢٠١٠، حوّل الدخل المستقبلي إلى مكاسب رأسمالية. وكان الجانب السلبي لارتفاع الأسعار هو انخفاض العوائد المتوقعة. وبالمقابل فإن الخسائر الرأسمالية لهذا العام لها جانب إيجابي: فقد ارتفعت العوائد الحقيقية المستقبلية. وهذا أسهل للفهم من خلال النظر في الأوراق المالية المحمية من التضخم في سندات الخزينة، والتي لها عوائد تمثل وكيلاً لعائدات حقيقية خالية من المخاطر. لقد كان العائد على السندات التي مدتها عشر سنوات في العام الماضي ناقص ١٪ أو أقل، والآن هو حوالي ٢.١٪. وبذلك عانى المستثمرون الذين احتفظوا بهذه السندات خلال تلك الفترة من خسارة كبيرة في رأس المال. لكن عائدات السندات الأعلى تعني عوائد حقيقية أعلى في المستقبل.

من الواضح أنه لا يوجد قانون يحدد، أن أسعار الأصول التي انخفضت كثيراً لا يمكن أن تنخفض أكثر. فالأسواق متقلبة وتنتظر إشارات من الاحتياطي الفدرالي حول وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة. والركود الأمريكي قد يسحق الأرباح ويحفز الهروب من المخاطر، وهذا ما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم. ومع ذلك، وكما جادل وارن بافيت ذات مرة، يجب على المستثمرين المحتملين أن يبتهجوا عندما تنخفض أسعار الأسهم، أي أولئك الذين يخططون للبيع قريباً هم من يجب أن يكونوا سعداء بارتفاع الأسعار. وسوف يبيع المستثمرون المتوترون عند القاع، وسيندمون على ذلك. بينما سيستفيد الذين يتمتعون بالمهارة والأعصاب ورأس المال من العائدات المرتفعة المتوقعة وسوف يزدهرون.

القاعدة الثانية: هي تقلص آفاق المستثمرين؛ فأسعار الفائدة المرتفعة جعلت صبرهم ينفد، حيث تنخفض القيمة الحالية لتدفقات الدخل المستقبلية. مما وجه ضربة لأسعار أسهم شركات التكنولوجيا، التي تعد بأرباح وفيرة في المستقبل البعيد، حتى مع بدء نماذج أعمالها في إظهار عمرها، فإن أسعار أسهم أكبر خمس شركات تقنية مدرجة في **S&P500** قد انخفضت بنسبة ٤٠٪ هذا العام، ما يعادل خمس رأس مالها السوقي.

ومع ميل الموازين من الشركات الجديدة إلى الشركات القديمة، ستجد نماذج الأعمال التي تبدو محترقة، كالبنوك الأوروبية، فرصة جديدة للحياة. فلن تُحرم الشركات الناشئة من التمويل، لكن شيكات التمويل ستكون أصغر وستقل دفاتر الشيكات. وبالتالي سيكون لدى المستثمرين صبر أقل بالنسبة للشركات ذات التكاليف الأولية الباهظة والأرباح البعيدة. لقد حققت **Tesla** نجاحاً كبيراً، لكن شركات صناعة السيارات القديمة أصبحت فجأة تتمتع بميزة. يمكنهم الاعتماد على التدفقات النقدية من الاستثمارات السابقة، في حين أن الأشخاص الذين يستحقون التعطيل سيجدون صعوبة أكبر في جمع الأموال.

القاعدة الثالثة: إن استراتيجيات الاستثمار ستتغير، حيث دمج أحد الأساليب الشائعة منذ عام ٢٠١٠ بين الاستثمار السلبي في المؤشرات في الأسواق العامة والاستثمار النشط في الأسواق الخاصة. مما أدى إلى تدفق كميات هائلة من الأموال إلى الائتمان الخاص، وتجاوزت ذروته التريليون دولار، حيث كانت خمس محافظ صناديق التقاعد العامة الأمريكية في الأسهم الخاصة والممتلكات، وشكلت صفقات الأسهم الخاصة حوالي ٢٠٪ من جميع عمليات الاندماج والاستحواذ من حيث القيمة.

يبدو أن جانباً واحداً من الإستراتيجية ضعيفاً – ولكن ليس الجزء الذي يميل العديد من المطلعين على الصناعة الآن إلى رفضه. بالنسبة لمنتقديها، يعتبر الاستثمار في المؤشرات بمثابة إفلاس لأن شركات التكنولوجيا تلوح في الأفق بشكل كبير في المؤشرات، والتي يتم وزنها بالقيمة السوقية. في الواقع، لن يختلف مؤشر الاستثمار. إنها طريقة رخيصة لأعداد كبيرة من المستثمرين لتحقيق متوسط عائد السوق.

أين يجب أن تقلق؟

إن تلك الاستثمارات الخاصة ذات الرسوم المرتفعة هي التي تستحق التدقيق. فقد كان أداء الأصول الخاصة يُتباهى به كثيراً، وحسب أحد التقديرات، رفعت صناديق الأسهم الخاصة على مستوى العالم قيمة الشركات التي تمتلكها بنسبة ٣.٢٪، حتى مع تراجع مؤشر **S&P500** بنسبة ٢٢.٣٪. وهذا سراب،

نظراً لأن أصول الصناديق الخاصة لا يتم تداولها، فإن المديرين يتمتعون بسلطة تقديرية واسعة بشأن القيمة التي يضعونها عليها. ومن المعروف أنها بطيئة في تخفيضها، ربما لأن رسومها تستند إلى قيمة المحفظة. ومع ذلك، فإن انخفاض قيمة الشركات المدرجة سيظهر في النهاية حتى في الشركات المملوكة للقطاع الخاص. وبمرور الوقت، سيواجه المستثمرون في الأصول الخاصة الذين اعتقدوا أنهم تجنبوا الانهيار في الأسواق العامة خسائر أيضاً.

يجب أن تتعامل مجموعة من المستثمرين مع النظام الجديد لأسعار الفائدة المرتفعة ورأس المال الأكثر ندرة. ولن يكون ذلك سهلاً، لكن يجب أن يأخذوا نظرة طويلة. الوضع الطبيعي الجديد له تاريخ إلى جانبه. كان عصر المال الرخيص أمراً غريباً.

التحليل والتفسير:

رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢، للمرة الخامسة على التوالي، لتصل معدلات الفائدة ٤.٢٥-٤.٥٠٪، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠٨ ورغم ذلك ألمح المجلس إلى أن الزيادات المستقبلية والتي قد تكون أقل لمراعاة تبعات "التشديد التراكمي للسياسة النقدية" الذي انتهجه حتى الآن مُقدراً أن الفائدة ستتجاوز ٥٪.

وبإجراء تحليل مبسط للموضوع، حيث سيؤثر ارتفاع سعر الفائدة على كل شخص أو شركة لديهم رهون عقارية أو قرض سيارة أو حساب توفير أو أموال في سوق الأوراق المالية، فأثر سعر الفائدة رفعاً أو خفضاً يستغرق عدة شهور لينصهر بشكل كامل في الاقتصاد، ولعل الخوف المتزايد يتجلى بمبالغة الاحتياطي الفيدرالي في قدرته على قياس ما إذا كانت سياساته تعمل أم لا - حتى إذا توقف البنك عن رفع أسعار الفائدة -، فالقرارات التي اتخذها قد تؤدي لحدوث ركود في ٢٠٢٣ وستربك النظام المالي العالمي أكثر.

أولاً: السيطرة على التضخم: كان الهدف الأول من رفع سعر الفائدة هو السيطرة على التضخم، وقد نجح في خفض المعدل من ٨.٩٪ من بداية هذا العام إلى ٧.١٪ تقريباً حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لكن معدلات التضخم في الولايات المتحدة لا تزال في المنطقة الحمراء، وبعيدة عن هدفه البالغ ٢٪ الذي يسعى إليه الفيدرالي.

ثانياً: ارتفاع سعر الدولار: إنه بزيادة أسعار الفائدة، رفع الفيدرالي تكلفة الحصول على الدولار، لأنه عملة مدفوعات رئيسة لتجارة السلع والخدمات. فارتفعت التكاليف، بسبب الدولار القوي، وفي هذه

الحالة، سيتحمل المستهلك النهائي، أية فروقات إضافية في سعر الصرف، كما سيتحمل أسعار الفائدة التي تدفعها الدولة مقابل اقتراض الدولار لشراء السلع المباعة في الأسواق المحلية وهذه الدوامة، تقود بشكل أو بآخر إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، خاصة في الاقتصادات الناشئة وما دونها، حيث الدخل المحدود، وتذبذب وفرة النقد الأجنبي من شهر لآخر.

ثالثاً: الابتعاد عن الدولار: إن العديد من الدول الناشئة والتي بالكاد توازن وتحصّن نفسها ضد التقلبات الاقتصادية، كالصين والهند وتركيا وروسيا، ستقوم بمحاولة تجنب التكاليف الباهظة للدولار القوي، حيث ستحاول إنجاز تبادلاتها التجارية بعملاتها المحلية بعيداً عن الدولار، لتجنب تكلفته المرتفعة، لتجنب إرهاق احتياطات النقد الأجنبي ما استطاعت؛ وهذا سيولد تحدياً مستقبلياً خطيراً يتمثل بعدم جاذبية سندات الخزانة الأمريكية، وتخلي الدول عما لديها منها.

يبين الشكل (١): أنه على الرغم من كون الدولار أفضل أصل جاذب ومرتفع خلال العام الحالي؛ إلا أنه لم يقوَ على تحقيق قمة جديدة بعد قمة شهر سبتمبر على مدار شهري أكتوبر ونوفمبر وأعطى إشارة ضعف وتغيير للاتجاه وعلى أساسه بدت الحركة السعرية باتجاه هابط عموماً¹.

مؤشر DXY



¹ اتجاهات الاسواق المالية - ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢، <https://investor-horizon.com>

رابعاً: أثر سعر الفائدة على تكلفة رأس المال : منذ بداية جائحة كورونا وما خلفته من آثار أدت لمعاناة كل من قطاع الأعمال والأشخاص على حد سواء؛ ما أدى بالكثيرين للاقتراض أو الاستفادة من بعض التسهيلات المقدمة في تلك الفترة، لإعادة جدولة القروض بسهولة، فزادت القروض مع ازدياد التفاؤل بالتعافي خصوصاً في عام ٢٠٢١ وقبل الحرب الأوكرانية الروسية.

ومنذ بداية ٢٠٢٢ ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وأثرها السلبي على أسعار السلع وسلاسل التوريد، زاد مؤشر أسعار المستهلكين والتضخم بشكل كبير حول العالم، وحدد من قدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالأسعار القديمة، فكيف وبعد زيادات أسعار الفائدة خلال العام؟.

إن آثار ارتفاع أسعار الفائدة له عدة جوانب، منها السلبية ومنها الإيجابية، فارتفاع أسعار الفائدة يزيد تكلفة الاستثمار ويبعث برسالة غير إيجابية للمستثمرين، ومن جهة أخرى يسحب السيولة الموجودة بالسوق، ويدفع عملاء البنوك للادخار، وعلى المدى المتوسط والبعيد تقوم البنوك بإعادة استثمار أموالهم في مشاريع مستقبلية.

ومن المعروف لدى الجميع أن أي قرض يتم تسعيره بناءً على (تكلفة رأس المال + مخاطر العميل سواء أكان فرداً أم شركة) وأن القروض باختصار؛ قد تكون قروضاً مكفولة بضمان أو غير مكفولة بضمان وقد تكون بسعر ثابت أو متغير. وفيما يلي ملخص لذلك :

نوع القرض	تسعير ثابت	تسعير متغير
قرض بضمان	قسط القرض = أصل المبلغ + نسبة الفائدة حسب العقد	قسط القرض = أصل المبلغ + نسبة الفائدة حسب العقد + نسبة زيادة الفائدة
قرض بدون ضمان	قسط القرض = أصل المبلغ + نسبة الفائدة حسب العقد	قسط القرض = أصل المبلغ + نسبة الفائدة حسب العقد + نسبة زيادة الفائدة

الأثر على المقترض	تسعير ثابت	تسعير متغير
قرض بضمان	لا يوجد	قسط القرض زاد بنسبة زيادة الفائدة
قرض بدون ضمان	لا يوجد	قسط القرض زاد بنسبة زيادة الفائدة

الأثر على المقترض	تسعير ثابت	تسعير متغير

زيادة ربح المقرض بنسبة زيادة الفائدة	المقرض خسر بمقدار نسبة زيادة الفائدة	قرض بضمان
زيادة ربح المقرض بنسبة زيادة الفائدة	المقرض خسر بمقدار نسبة زيادة الفائدة	قرض بدون ضمان

وبشكل عام، إن أي قرض بدون ضمان أو تسعير ثابت سيكون مخاطرة ضخمة على المقرض، وسيكون في حالات عدم السداد مضطراً لاحتساب خسائر حقيقية ضمن نتائجه المالية، لذلك سنحلل القروض بضمان، وذات التسعير المتغير فقط، على كل من الأفراد والشركات والمصارف، ويتم تحديد سعر الفائدة للمقرض الممنوح وفقاً لسعر «اللايبور» أي سعر الفائدة المعروضة على التعاملات بين البنوك، مضافاً إليه هامش الربح للبنك المعني .

يطراً التغيير على سعر «اللايبور» بوصفه سعر الأساس في معادلة بناء سعر الفائدة للقروض، وتقوم البنوك بتعديل سعر الفائدة على المقرض تبعاً للتغيير في سعر «اللايبور» ارتفاعاً أو انخفاضاً، حسب عقود القروض، وبعضها يعتمد سعر «اللايبور» لأجل ٣ أشهر أو ٦ أشهر أو سنة .

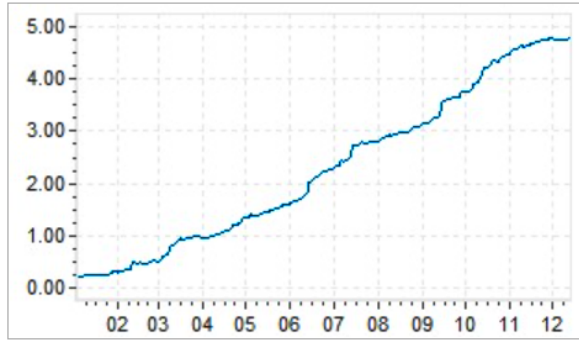
أثر زيادة سعر الفائدة على الأفراد:

كما ذكرنا سابقاً، إن معظم الأفراد خلال تخطيطهم لأزمة كورونا، اضطروا لأخذ رهن عقاري أو قرض سيارة أو قروض لاستثمارها في حساب توفير (بعملة مغايرة) أو استثمار أموال في سوق الأوراق المالية مما رتب عليهم أقساطاً شهرية تتناسب ودخلهم الشهري عند الحصول على القرض، في الشكل رقم (٢)¹ نجد تطورات سعر اللايبور على الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٢٢ ارتفع من ٠.٢١٦٪ إلى ٤.٧٦٥٪. أي أن الأفراد عليهم أن يدفعوا تكاليف إضافية بما يقارب ٤.٥٪ على أقساط القروض الحالية، والمستمرة معهم حتى يتم تعديل ذلك، ولكن هل سيتحمل الأفراد هذه التكاليف الإضافية في ظل معدلات التضخم الحالية وتكاليف المعيشة؟ أم سيقومون بالتخلف عن الدفع؟ وهنا نكون أمام مشكلة تسجيل أصول قد تشكل خطراً مالياً حقيقياً على اقتصاديات الدول .

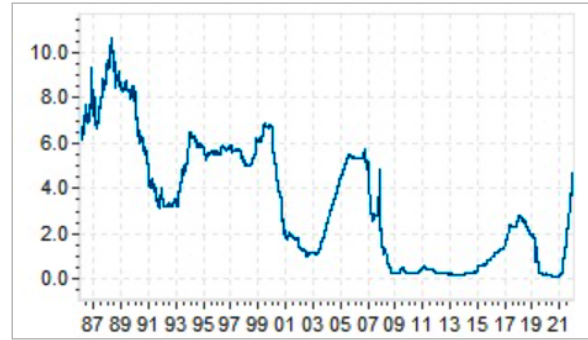
¹ ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢، <https://www.global-rates.com>

Select the desired maturity:

Graph of interest rate development 2022



Graph of long-term interest rate development




Month / LIBOR rate 2022	first	last	high	low	average
january	0.216 %	0.309 %	0.317 %	0.216 %	0.256 %
february	0.303 %	0.504 %	0.523 %	0.303 %	0.432 %
march	0.511 %	0.962 %	1.006 %	0.511 %	0.840 %
april	0.962 %	1.335 %	1.335 %	0.962 %	1.106 %
may	1.363 %	1.611 %	1.611 %	1.363 %	1.475 %
june	1.626 %	2.285 %	2.285 %	1.626 %	2.005 %
july	2.293 %	2.788 %	2.806 %	2.293 %	2.610 %
august	2.802 %	3.100 %	3.100 %	2.802 %	2.948 %
september	3.144 %	3.755 %	3.755 %	3.144 %	3.446 %
october	3.748 %	4.460 %	4.460 %	3.741 %	4.141 %
november	4.460 %	4.779 %	4.779 %	4.460 %	4.649 %
december	4.765 %	4.746 %	4.769 %	4.723 %	4.741 %

أثر زيادة سعر الفائدة على الشركات :

الشركات ليست أفضل حالاً، فكما تبين مما سبق، الشركات أيضاً ستكون عرضة لزيادة تكاليف نتيجة القروض ولكن بشكل أكبر، لأنها ستكون مقترضة بنسب أكبر بكثير من الأفراد ويتنوع أكبر بكثير لتمويل خطوط الإنتاج أو تنويع الدخل، فمن الناحية الشكلية ستحرص إدارات الشركات على أن تعرض بياناتها المالية بقيم أكبر، وهذا شيء طبيعي لازدياد تكاليف الإنتاج وبالتالي رفع الأسعار (أي أن الإيرادات زادت بزيادة الأسعار وليس بزيادة الإنتاج)، وعلى النقيض سيتم تقليص المبيعات على مدى ٦ إلى ٩ أشهر عندما تتفاعل الأسواق مع المعدلات الجديدة من الفائدة والتضخم، الأمر الذي سيكبد هذه الشركات نوعين من الإفصاحات على البيانات المالية؛ ارتفاع التكاليف التشغيلية والرأسمالية، وتحمل أثراً سلبياً على البيانات المالية للربع الثاني ٢٠٢٣ وما بعد؛ لذلك بدأنا نشهد استعداد العديد من صناديق التحوط، بالرغبة في تخفيض الاستثمار في الأسهم والعملات الرقمية، بدءاً من الأسبوع الثاني من شهر

ديسمبر ٢٠٢٢، في الشكل رقم (٣) ¹ نجد انخفاض أسواق المال الأمريكية سواء أكان شهرياً أم سنوياً وبعض المؤشرات فقدت ٢٩٪ من قيمتها على أساس سنوي.

2 DAY يومان	TIME (GMT) الوقت	1YEAR سنة	1MONTH شهر	% CHANGE نسبة التغير	NET CHANGE التغير	VALUE قراءة المؤشر	NAME المؤشر
	16/12/2022	-29.43%	-3.95%	-0.97%	-105.12	10,705.41	CCMPDLIND ناسداك المركب
	16/12/2022	-28.84%	-3.71%	-0.89%	-101.50	11,243.72	NDXDLIND ناسداك 100
	16/12/2022	-6.91%	-2.45%	-0.85%	-281.76	32,920.46	INDUJLIND داوجونز الصناعي
	16/12/2022	-19.42%	-3.27%	-1.10%	-19.20	1,718.92	OEJLIND ستاندرد آند بورز 100
	16/12/2022	-16.63%	-2.85%	-1.11%	-43.39	3,852.36	SPXJLIND ستاندرد آند بورز 500

يبين الشكل رقم (٤) ² انخفاض العملات المشفرة البيتكوين، والتي فقدت ٦٣٪ من قيمتها على أساس سنوي بعد سلسلة من المشاكل وانعدام الرقابة وتعرض العديد من الشركات للتدقيق في شبهات عديدة من الاحتيال وبعض حالات الإفلاس (ف تي أكس) مثلاً وحالياً هناك بعض التوجهات حالياً للطلب بمزيد من الشفافية حول منصة (بينانس).



إنها محاولة من صناديق الاستثمار للتخارج بهدوء لعدم علمهم أن آثار التغير بأسعار الفائدة ستبدأ بالظهور بالتوالي اعتباراً من نتائج الربع الأول من ٢٠٢٣.

¹ أسواق المال - ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، <https://www.asharqbusiness.com>
² أسواق المال - ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، <https://www.asharqbusiness.com>

أثر زيادة سعر الفائدة على المصارف :

ستكون مشكلة المصارف بكل تأكيد أعمق بكثير؛ فعلى الرغم من رغبتها بتحقيق أعلى العوائد من جراء تغيير سعر الفائدة؛ إلا أنها قامت باستثمارات في منتجات مالية ومشتقات ومحافظ أصول؛ سواء أسهم أو سندات أو عملات أو غيرها من الأصول، وهذا بكل تأكيد سيعرضها لانكشاف مركزها المالي وبأثر متتالي ومتسارع، وعندما تفشل الشركات المقترضة في تلبية متطلبات عقودها التمويلية، وخلال الفترة القادمة سنجد مزيداً من التدقيق من قبل البنوك المركزية تجاه البنوك العاملة في كل اقتصاد (على الأخص في الاقتصادات الناشئة التي ستعاني من ضغط آخر؛ هو الحصول على الاحتياطي من العملات الأجنبية) من أجل أن تتأكد من تحقيق تلك المصارف لمتطلبات كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل ولتجنب كارثة مالية كما حصل عام ٢٠٠٨، ولعل أكبر رهان على هذا هو بنك كريدي سويس في محنته الحالية.

كيف يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصادات الصاعدة والنامية؟¹

كارلوس ارتيتا

كبير الخبراء الاقتصاديين بمجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي

ستيفن بد كامين

زميل أول بالمعهد الأمريكي للمؤسسات الأعمال

فرانز أولريتش روتش

خبير اقتصادي أول بمجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي

يشكل الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الأمريكية خلال العام الماضي تهديداً كبيراً لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي ورقة بحثية حديثة نبين فيها أن تأثير تشديد السياسة النقدية الأمريكية على الأوضاع المالية والنواتج الاقتصادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من المرجح أن يكون أشد حدة، بالنظر إلى العوامل التي تقود دورة التشديد.

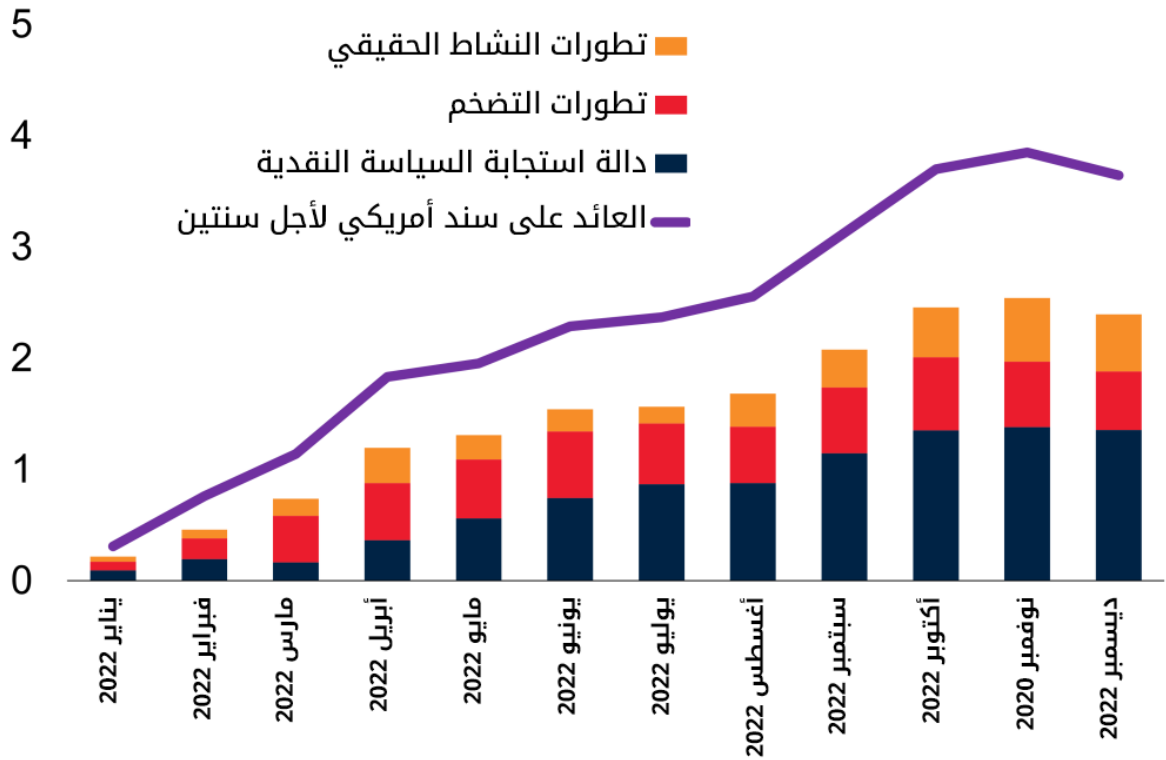
نحدد ثلاثة عوامل محركة محتملة لارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، وهي كما يلي:

- (١) "الصدمات الحقيقية" الناجمة عن تحسن آفاق النشاط الاقتصادي الأمريكي؛
- (٢) "صدمة التضخم"، التي تعكس التوقعات بارتفاع التضخم في الولايات المتحدة؛
- (٣) "صدمة رد الفعل"، التي تعكس تقييمات المستثمرين بأن دالة الاستجابة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أصبحت أكثر تشدداً. ونبين أنه على مدار العام الماضي، كان ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية مدفوعاً بشكل رئيس بصدمة رد الفعل، حيث تحرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً لكبح جماح التضخم (الشكل ١).

الشكل ١. العوامل المحركة لعوائد أسعار الفائدة الأمريكية لمدة عامين في عام ٢٠٢٢

¹ موقع البنك الدولي، 07 Jan 2023، [رابط](#)

نقاط مئوية

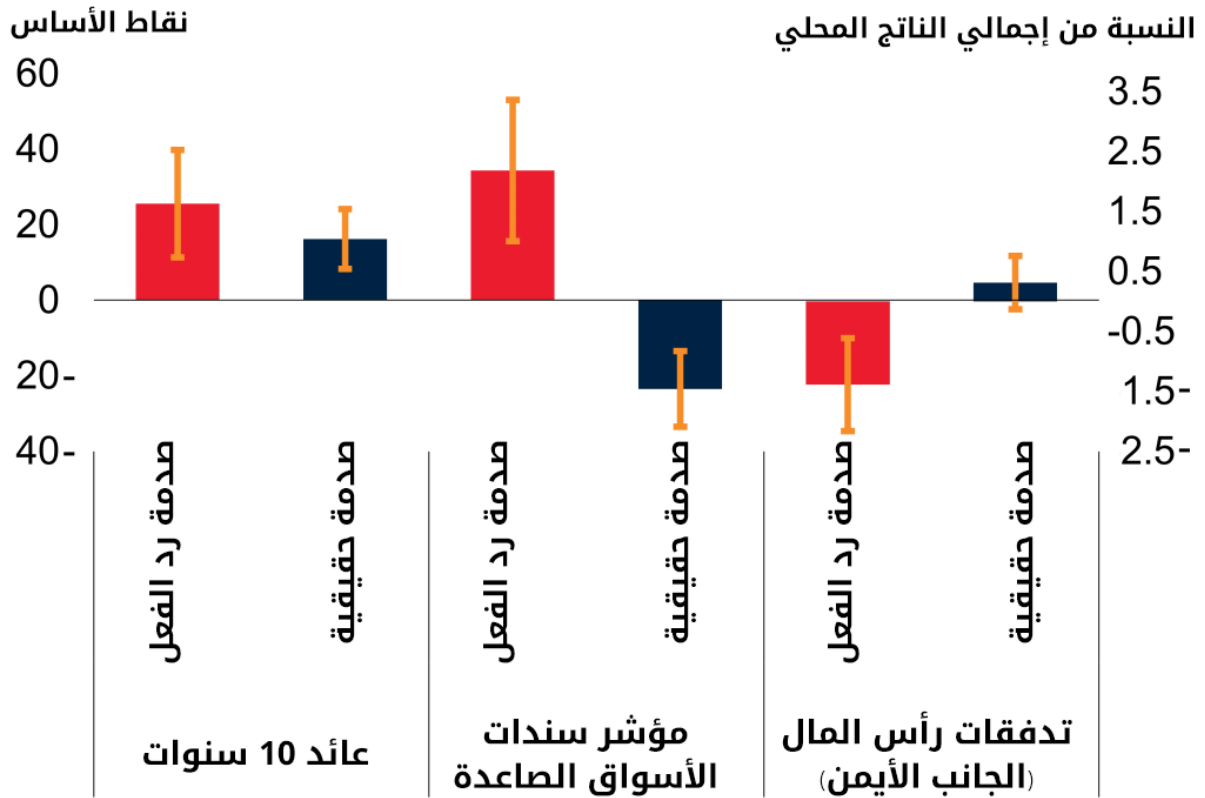


ملحوظة: يتم تقدير الصدمات من نموذج الانحدار التلقائي لمتجه بايزي (VAR) مع مراعاة التقيد بالإشارات والتقلبات العشوائية. يوضح الشكل التغير التراكمي في الصدمات والعوائد الأساسية منذ يناير ٢٠٢٢. صدمات التضخم يدفعها تزايد التوقعات بشأن التضخم في الولايات المتحدة. صدمات رد الفعل تدفعها تقييمات المستثمرين بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد تحول نحو اتخاذ موقف أكثر تشدداً. الصدمات الحقيقية تدفعها التوقعات بتحسين النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة.

ثم نستخدم هذه الصدمات لتقييم كيفية تأثيرها على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ونجد أن الارتفاعات في أسعار الفائدة الأمريكية بسبب صدمات رد الفعل تضر بشكل خاص بالأسواق المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى تأثيرها السلبي على مزاج المستثمرين. وتؤدي صدمات رد الفعل، وبصفة خاصة، إلى زيادة عوائد السندات بالعملة المحلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لمدة ١٠ سنوات، واتساع هوامش المخاطر السيادية بمؤشر سندات الأسواق الصاعدة، وكبح تدفقات رؤوس الأموال (الشكل ٢). كما أنها تتسبب في انخفاض قيمة العملات وتشبيط أسعار الأسهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصدمات الحقيقية لأسعار الفائدة

الأمريكية عادة ما تعقبها تحركات أكثر إيجابية في الأسواق المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك لأن مثل هذه الصدمات ترتبط على الأرجح بآفاق إيجابية للنشاط الاقتصادي والواردات الأمريكية.

الشكل ٢. تأثير صدمات أسعار الفائدة الأمريكية على الأسواق المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



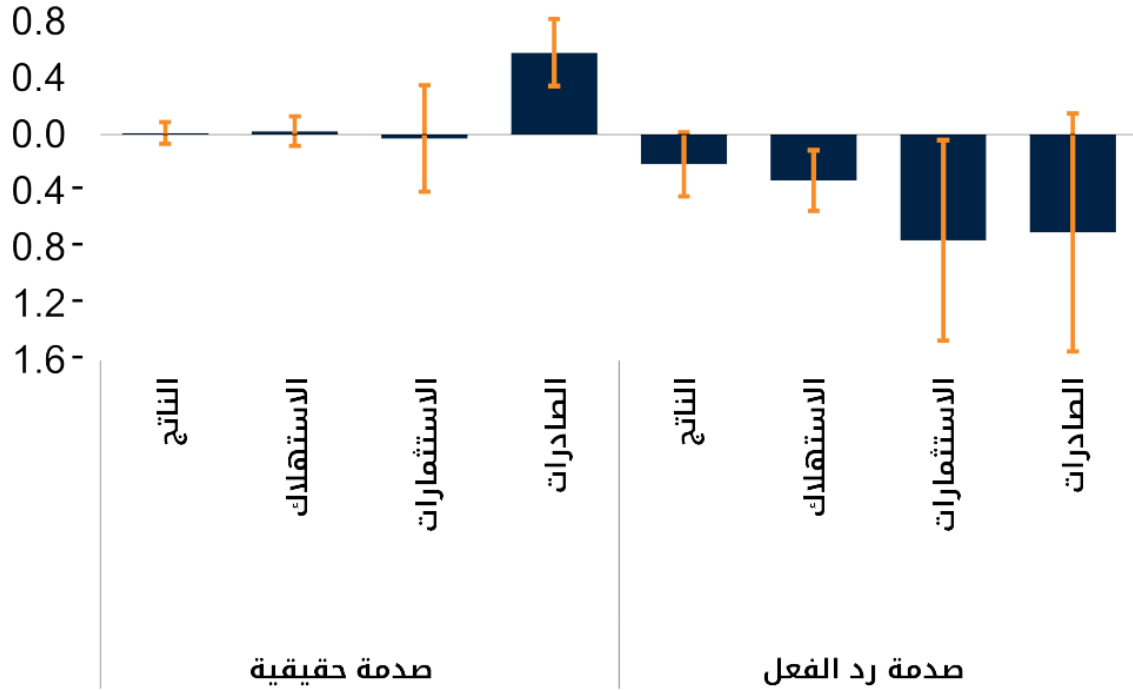
ملحوظة: يوضح الشكل الاستجابات المحفزة لصددمات رد الفعل والصدمات الحقيقية بعد ربع سنة من نماذج التوقعات المحلية ذات التأثيرات الثابتة والأخطاء المعيارية القوية. وتعكس قيم "تدفق رأس المال" الإيجابية زيادة في صافي التزامات المحافظ والاستثمارات الأخرى الخاصة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتعكس الشعيرات البرتقالية فترات ثقة نسبتها ٩٠٪. يمثل هامش مؤشر سندات الأسواق الصاعدة بديلاً للمخاطر السيادية.

وتمتد الفروق في أنواع صدمات أسعار الفائدة الأمريكية لتشمل آثارها على النشاط الاقتصادي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وترتبط صدمات رد الفعل بانخفاض كبير في

الاستثمارات والاستهلاك الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى النقيض من ذلك، تؤدي الصدمات الحقيقية إلى ارتفاع الصادرات الحقيقية.

الشكل ٣. تأثير صدمات أسعار الفائدة الأمريكية على النشاط الاقتصادي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

النسبة المئوية



ملحوظة: يوضح الشكل الاستجابات المُفَزَّة لصدمة رد الفعل والصدمات الحقيقية بعد ربع سنة من نماذج التوقعات المحلية ذات التأثيرات الثابتة والأخطاء المعيارية القوية. وتعكس الشعيرات البرتقالية فترات ثقة نسبتها ٩٠٪. "الناتج" هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و"الاستهلاك" هو نفقات الاستهلاك الخاص الحقيقية، و"الاستثمار" هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي.

خلاصة القول إن الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة الأمريكية يبعث على القلق بشكل خاص لأنه كان مدفوعاً في المقام الأول بصدمة رد الفعل المتزايدة، التي يمكن أن تكون لها آثار مالية واقتصادية ضارة بشكل خاص على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وسائل التواصل الرقمي وخدماتها للجمهور المستهلك



د. حافظ لصفير

دكتوراه في علم النفس الاجتماعي

كثيرة هي الصفحات والمواقع الرقمية التي تخدع الجمهور بوضع روابط أو رموز مغرية لهم، فبمجرد الضغط عليها، يصبح مراقبا ومتجسسا عليه، فيتم السطو على أمواله، وأحيانا ممتلكاته وبياناته ومعلوماته الشخصية، فشبكات التواصل الاجتماعي، كنظام معلومات عالمي متصل ببعضه اعتمادا على بروتوكول الانترنت وتوابعه الفرعية، أي عبارة عن شبكات اتصال عالمية¹.

إنه عالم افتراضي تقني يعمل على بروتوكولات لنقل المعلومات، ويمهد للاتصال من خلال عناوين خاصة وأجهزة إلكترونية دقيقة، ومن أجل الإشاعة والدعاية لعملة رقمية معينة، فروادها ومستخدموها يلجؤون لمنصات إلكترونية عالمية، ولاستعمال مختلف شبكات التواصل الرقمي لجلب عملاء جدد للتعامل بالعملات الرقمية، فهذه الشبكات الرقمية لها سلبياتها، حيث نجملها في النقاط التالية:

- بث الإشاعات والدعاية المزيفة عوضاً الحقيقية حول سبل وطرق التعامل المالي مع العملات الرقمية.
- التحايل والابتزاز والتزوير والاستغلال غير المشروع لأموال الغير، سواء كان فرداً أو مؤسسة اقتصادية.
- انتهاك الخصوصية والحقوق الخاصة والعامة للمؤسسات والشركات والمقاولات من أجل قرصنة تعاملاتها التجارية والمالية.
- المخاطرة والمقامرة برؤوس الأموال سواء بالنسبة للأشخاص أو الشركات والمقاولات الاقتصادية.
- السرقة للملكية الاقتصادية والتجارية والمالية للشركات غير المؤمنة إلكترونياً.

1 إعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، نزوى - سلطنة عمان، مسابقة جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز لعام 2016، ص: ٤٧

– عدم السيطرة على استخدامات أجهزة تقنية المعلومات¹.

سهلت وسائل التواصل الرقمي عملية الإجرام الإلكتروني، واستغلال الصفحات والمنصات الإلكترونية لتمويه وخداع الجمهور المستهلك مستعملين طرق الاقناع والإفحام المبيتة وغير المشروعة لابتزازه وإيقاعه في فخاخ نصب وقرصنة المعلومات والأموال، ومن ثم إفلاس أشخاص كثر بسبب قلة الخبرة والحيلة والحذر، وعدم استعمال تقنيات حماية الأنظمة المالية والتجارية للأفراد والدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

الجريمة الإلكترونية وآليات الحماية منها

تعرف الجريمة الإلكترونية على أنها كل مخالفة ترتكب ضد أفراد أو جماعات بدافع جرمي ويقصد الإساءة لسمعة الضحية، أو لجسدها أو عقلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويتم ذلك باستخدام وسائل الاتصالات و التكنولوجيا الحديثة مثل: الإنترنت، غرف الدردشة، البريد الإلكتروني، وتشهد التقنية والتكنولوجيا تطورات كثيرة، واستحداثها لأمر جديدة، هذا الأمر ينذر بتطور أدوات وسبل الجريمة الإلكترونية بشكل أكثر تعقيدا، الأمر الذي يلزم الدول بتطوير آليات مكافحة هذه الجرائم واستحداث خطوط دفاع، وسن قوانين وتوعية الناس بمستجداتها، وتشجيعهم للإبلاغ عنها، ويهتم بدراساتها علم الجنائية الرقمية²، ومن أهم الطرق المستعملة في الجريمة الإلكترونية ما يلي:

– تخريب المعلومات وإساءة استخدامها.

– سرقة المعلومات، ويشمل بيع المعلومات، كالبحوث أو الدراسات الهامة أو ذات العلاقة بالتطوير التقني، أو الصناعي، أو العسكري، أو الأمني.

– تزيف البيانات والمعلومات وتزويرها.

– انتهاك الخصوصية.

– التصنت والتجسس.

– التشهير.

– قرصنة البيانات.

¹ نفس المرجع السابق ص: ٥٥

² M Reith: C Carr: G Gunsch (2002)، "[An examination of digital forensic models](#)"، International Journal of Digital Evidence.

- خلاعة الأطفال .
- القنابل البريدية وإفشاء الأسرار .
- التنمر والتحرش الجنسي .
- الاحتيال المالي والإرهاب الإلكتروني .
- المطاردة والملاحقة والابتزاز .
- السرقة العلمية والأدبية¹ .

بعض اشكال الجرائم الناجمة عن التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة

أبلغت العديد من الحكومات عن تفاقم عمليات الاحتيال في العملات المشفرة بشكل كبير، حيث أجريت مجموعة من الأبحاث والدراسات عن أنواع الاحتيال في العملة المشفرة حديثاً، وعمما ستكون عليه مستقبلاً، إضافة إلى تقديمها تعريف لهذه العمليات، وفسرت سبب تفاقمها بشكل كبير والخسائر الناتجة عنها، ومن بين الباحثين في هذا المجال، نجد الباحث "يلي هيومو" ، ومجموعة من الباحثين الآخرين الذين قاموا بدراسة حول مجالات بلوك تشين، استهدفت ١٤ من أصل ٤١ دراسة فقط، والتي تناولت تحديات أمن بلوك تشين في عملة بتكوين، ورغم هذه الدراسات إلا أن هناك فقط منشوراً واحداً الذي أجري سنة ٢٠١٥، هو الذي كشف الاحتيال المرتبط بهذه الأنظمة، وهذا يشير إلى نقص البحث في هذه الأنظمة التي هدفها الخداع والتضليل في العملات المشفرة قصد تحقيق مكاسب مالية، وفي سنة ٢٠٠٨ نشر "ستوشي ناكا موتو" مقالاً بعنوان "بتكوين" ، حيث اعتبره نظاماً يُمكن الأطراف من التعامل مباشرة، دون مؤسسات مالية وسيطة، ويعتمد "نظام بتكوين" على التشفير بدلاً من البنوك المركزية، كما أن إنشائه أثار آلاف العملات المشفرة الأخرى التي تشترك في مبادئ وتقنيات مماثلة؛ حيث يبلغ إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة ١.٦ تريليون دولار، وتشترك "البيتكوين" ، والعملات المشفرة الأخرى في ثلاثة مبادئ مشتركة: اللامركزية، وإخفاء الهوية الزائفة، والشفافية، إذ أن "بتكوين" تستخدم

¹ دياب موسى البداينة، الملتقى العلمي بكلية العلوم العسكرية بالأردن، الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحويلات الإقليمية والدولية المنظمة بين 2-4 سبتمبر لسنة 2014، ورقة علمية بعنوان الجرائم الالكترونية: المفهوم والأسباب، ص: 24-23

متجزئات المفاتيح العامة من أجل تحديد المستخدمين، وتشكيل نظام "إدارة الهوية اللامركزية" المنفصلة عن هويات العالم الحقيقي¹.

تعتبر العملات المشفرة مجهولة المصدر نسبياً بسبب الطبيعة الشفافة لمعاملاتها، حيث أبلغت الحكومات على الرغم من عدم كونها مرتبطة بشكل صريح بأفراد وشركات معينة في السنوات الأخيرة عن زيادة عمليات الاحتيال التي تنطوي على العملات المشفرة، كما كشفت عن أنواع الاحتيال في العملة المشفرة الموجودة حالياً أو المتوقع وجودها في المستقبل، فيمكن للدول التي تود حماية اقتصاداتها من تكوين مهندسي بلوك تشين، ينشئون تطبيقات وبرامج ومنصات ومواقع إلكترونية مشفرة ومؤمنة باستخدام هذه التقنية، أو محللين ماليين على دراية بعمل العملات المشفرة، بحيث يمكنهم مساعدة العملاء على إجراء استثمارات أذكى في العملة الرقمية، أو خبراء تشفير يمكنهم تطوير خوارزميات وأنظمة أمان لتشفير المعلومات الحساسة مثل: حماية البيانات في الشؤون المالية والأمن القومي من الإرهاب السيبراني، ومعطيات وبيانات الجيوش وحمايتها من الاختراق والتجسس.

الاستثمار في العملات المشفرة والرقمية غير مستقرة بسبب الخسائر العالية نتيجة عمليات الاحتيال كالقرصنة والأخطاء على الرغم من أن عمليات التشفير الأساسي آمنة بشكل عام، إلا أن التعقيد التقني لاستخدام أصول التشفير وتخزينها يمكن أن يشكل خطراً على المتعاملين الجدد، بالإضافة إلى مخاطر السوق بسبب المضاربة، فيجب على المستثمرين فيها أن يحتاطوا من المخاطر التالية:

– مخاطر المستخدم: لا يمكن إلغاء معاملة عملة مشفرة بعد إرسالها بالفعل بسبب العناوين غير المضبوطة أو كلمات المرور المفقودة².

– المخاطر التنظيمية: لا يزال الوضع التنظيمي للعملات المشفرة غير واضح، مما يواجه صعوبات في بيعها لتقلبات أسعار السوق.

– مخاطر الطرف المقابل: يعتمد العديد من المستثمرين على البورصات أو أمناء حفظ آخرين لتخزين عملاتهم المشفرة.

¹ Arianna trozze, Josh kamps, Eray Arda Acartuna , Cryptocurrencies and future financial crime ,Trozze et al.crime science,2022,p 4-10

² Jake frankefield,cryptocurrency explained with pros and cons for investement,updated february 04,2023.

– مخاطر الإدارة: هناك ممارسات تصدر عن ممارسات الإدارة المخادع وغير الأخلاقية لقلة الحماية المقدمة في شكل لوائح متماسكة.

– مخاطر البرمجة: تستعمل منصات التجارة والاستثمار والإقراض عقودا ذكية آلية للتحكم في حركية الودائع، فأى خطأ أو استغلال في هذه البرمجيات قد يتسبب في فقدانه لاستثماراته.

– التلاعب بالسوق: التصرفات اللا أخلاقية تشكل خطرا على رؤوس الأموال وفي أسعار المنتوجات المعروضة افتراضيا، وسيطرة المضاربات مما يسبب كسادا ومراكمة ثروات ضخمة من لدن فئة قليلة وإمكانية الترويج لعملات مشفرة بطريقة احتيالية وإجراء مناورات للتلاعب السوقي من نوع الضخ والسحب.

– العملات المشفرة تستهلك الطاقة بسبب أنشطة التعدين المتزايدة.

– خطر الانكماش والركود الاقتصادي والتضخم بسبب الخلق النقدي غير الكافي أو المفرط.

– هناك جماعات ضغط قوية عالميا متمثلة في حكومة الظل العالمية تعارض استخدام العملات الافتراضية وتدافع عن أنظمة الدفع باستخدام العملات الممنوحة الرسمية للمناقصة القانونية.

– عدم وجود حد أدنى وأعلى لسقف التحويلات والاستثمارات والتبادلات.

الاتفاقيات المبرمة لمواجهة الجريمة الإلكترونية في مجال العملات الرقمية

أوروبا:

أقرت اللجنة الأوروبية لمجلس وزرائها في دورتها ١٠٩ بتاريخ ٠٨ نوفمبر ٢٠٠١ حول "الجريمة الإلكترونية"، وانضمت إليها دول غير أعضاء ككندا وأمريكا واليابان وجنوب افريقيا، إجراءات وأهداف من بينها ما يلي:

– التدابير اللازم اتخاذها وطنيا على مستويات القانون الجنائي الموضوعي، وقانون أصول المحاكمات، والاختصاص القضائي.¹

– تحقيق التوافق والانسجام بين عناصر الجرائم في القوانين الجنائية المحلية الأساسية والشروط المتصلة ذات الصلة في مجال الجريمة الإلكترونية.

¹ إعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، نزوى – سلطنة عمان، مسابقة جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز لعام 2016، ص: 62-63

– إعداد نظام فعال وسريع للتعاون الدولي

– تزويد قوانين الإجراءات الجنائية المحلية بصلاحيات ضرورية للتحقيق وتوجيه الاتهام في الجرائم الالكترونية، وغيرها من الجرائم التي ترتكب باستخدام أنظمة الحاسب الآلي، والتعامل مع الأدلة ذات العلاقة بالطابع الإلكتروني.

دول الخليج:

المراكز الوطنية الخليجية لحماية الأمن السيبراني: فرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، ففي الإمارات العربية المتحدة أنشأت هيئة تنظيم الاتصالات لتحسين مقاييس وممارسات أمن المعلومة وحماية البنية التحتية لتقنية المعلومات من اختراقات الانترنت¹، فالاستخدام الآمن للانترنت أولته الدول المتقدمة عناية كبرى عن طريق إنشاء مراكز وتضمينه ضمن تخصصات بشعب علمية وبشعب العلوم الإنسانية والاجتماعية لارتباطه بظاهرة اجتماعية ارتبطت بالاستعمال لوسائل التواصل الرقمي واستغلال المواقع والتطبيقات لتخريب بنيات تحتية وأخرى اجتماعية الشيء الذي فرض على الدول سن إطرار تنظيمية لحماية معلومات الأشخاص والشركات والأجهزة الحساسة بالدولة مثل: قانون حماية البيانات والمعلومات الشخصية وعدم قرصنتها وسرقتها.

الهيئة الوطنية للأمن المعلوماتي السعودية:

عرف تنظيم هيئة الأمن السيبراني على أنه: " حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات، وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع، كما يشمل هذا المفهوم أمن المعلومات والأمن الإلكتروني، والأمن الرقمي ونحوها، ومن بين أهدافها ما يلي:

١- إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها.

٢- وضع السياسات وآليات الحوكمة² والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.

¹ الموقع الإلكتروني لمركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بدولة الامارات العربية المتحدة
² الحوكمة: تعني الحقامة والحاكمة، وهي: تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها.

- ٣- تصنيف وتحديد البنى التحتية الحساسة والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الأولوية بالأمن السيبراني .
- ٤- وضع أطر إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها .
- ٥- إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني .
- ٦- وضع أطر الاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها .
- ٧- بناء مراكز العمليات الوطنية الخاصة بالأمن المعلوماتي بكافة أنواعها، بما في ذلك مراكز التحكم والسيطرة والاستطلاع والرصد وتبادل وتحليل المعلومات، وكذلك بناء مراكز العمليات القطاعية الخاصة بالأمن السيبراني، وبناء المنصات الرقمية ذات العلاقة، والإشراف عليها، وتشغيلها .
- ٨- القيام بالأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن المعلوماتي .
- ٩- تنظيم آلية مشاركة المعلومات والبيانات المرتبطة بالأمن السيبراني بين الجهات، والقطاعات المختلفة في المملكة، والإشراف على ذلك .
- ١٠- تقديم المساندة للجهات المختصة خلال البحث والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالأمن السيبراني .
- ١١- وضع السياسات والمعايير الوطنية للتشفير، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها بما يناسب العصر ومواكبة تطوراتها في المجال المعلوماتي .
- ١٢- وضع ما يلزم من معايير وضوابط للسماح والترخيص باستيراد وتصدير واستخدام الأجهزة والبرمجيات ذات الحساسية العالية للأمن الإلكتروني التي تحددها الهيئة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، وذلك دون إخلال بأي ضوابط معتمدة لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة .
- ١٣- بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجالات الأمن المعلوماتي، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بها، وإعداد المعايير المهنية والأطر وبناء وتنفيذ المقاييس والاختبارات القياسية المهنية ذات العلاقة .
- ١٤- الترخيص بمزاولة الأفراد والمنظمات غير الحكومية للأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن المعلوماتي التي تحددها الهيئة .
- ١٥- التواصل مع الجهات المماثلة خارج المملكة والجهات الخاصة لتبادل الخبرات، وتأسيس آليات للتعاون والشراكة معها، وفقاً للإجراءات المتبعة .

- ١٦- تبادل الإنتاج التقني والمعرفي والبيانات والمعلومات مع الجهات المماثلة خارج المملكة .
- ١٧- تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات واللجان والمجموعات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة، ومتابعة تنفيذ التزامات المملكة الدولية الخاصة بالأمن السيبراني .
- ١٨- رفع مستوى الوعي بالأمن المعلوماتي .
- ١٩- تحفيز نمو قطاع الأمن المعلوماتي في المملكة، وتشجيع الابتكار والتجديد والتحديث والاستثمار فيه .
- ٢٠- إجراء الدراسات والبحوث والتطوير وعمليات التصنيع، ونقل التقنية وتطويرها في الأمن الإلكتروني، وما يرتبط به من مجالات .
- ٢١- اقتراح آليات رفع كفاءة الإنفاق في مجالات الأمن المعلوماتي .
- ٢٢- تطوير مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالأمن السيبراني، وإعداد التقارير الدورية حول حالة الأمن الإلكتروني في المملكة على المستويين الوطني والقطاعي .
- ٢٣- اقتراح إصدار وتعديل الأنظمة والقوانين والقرارات ذات الصلة بالأمن السيبراني¹ .
- إن حماية المواطنين والاقتصاد العالمي من إساءة استخدام العملات المشفرة وشتى الأصول الافتراضية مهمة تتطلب من أجهزة إنفاذ القانون اتخاذ إجراءات منسقة ومستدامة بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص . ولهذا السبب، يكتسي هذا النوع من الفعاليات العالمية المتعددة القطاعات أهمية بالغة لضمان الأمن العالمي، وينظم الفريق العامل المعني بمكافحة الجرائم المالية وإساءة استخدام العملات المشفرة هذا المؤتمر السنوي الذي يشكل مبادرة ثلاثية الأطراف أنشأها معهد بازل للحكومة والإنترنت وبيروبول في عام ٢٠١٦، ومع استحداث إدارة جديدة لمكافحة الجرائم المالية في كانون الثاني /يناير ٢٠٢٢، يسعى الإنترنت إلى تعزيز خدمات الدعم التي يوفرها لأجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء الـ ١٩٥ من أجل النهوض بما تبذله من جهود على الصعيد الوطني للتصدي للجريمة المالية، ومن المنتظر أن ينمو سوق الأمن الإلكتروني لسنة ٢٠٢٤، بمعدل سنوي يبلغ ٢٢.٥٪، بالإضافة إلى نمو اقتصادي ملحوظ في هذا القطاع من ١١.٤ مليار دولار سنة ٢٠١٧، إلى ٢٢.١ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٢٣، وعلى مستوى الدولة، تهدف جهود الأمن المعلوماتي للدول الخليجية بشكل أساسي

¹ الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للأمن السيبراني بالمملكة العربية السعودية.

إلى منع الهجمات عبر الإنترنت من إيران ووكلائها، فهي من أكثر القوى الإلكترونية تقدماً في المنطقة إلى جانب إسرائيل من خلال برامجها المعقدة والمتطورة كيبكاسوس، وتوفر هجماتها الإلكترونية وسيلة لإلحاق الضرر بالبنية التحتية الرئيسة لخصومها الإقليميين، بينما تدعي عدم مسؤوليتها عن تلك الهجمات، فالمصدر الرئيس للتوتر بين دول الخليج، هو تطوير إيران لقدراتها الهجومية الإلكترونية التي استخدمتها في السابق، ويبدو أنها على استعداد لتطويرها أكثر مستقبلاً، ومن مهام هذه البرامج المعلوماتية الإيرانية، هو التجسس والإرهاب السياسي والعسكري، حيث استهدفت تلك الهجمات الإلكترونية منذ سنة ٢٠١٨، وما بعده أهدافاً حكومية حساسة، بما في ذلك مراكز الشرطة ووزارات الخارجية وأجهزة المخابرات في جميع الدول الخليجية، وبمنطقة الشرق الأوسط برمتها، وكتب مايكل آيزنشتات، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أن الهجمات الإلكترونية أصبحت السلاح المفضل لدى إيران لدرجة أن أدوات وآليات الحرب الإلكترونية، تطورت من مجرد تقنيات أقل تطوراً من الناحية التكنولوجية إلى ركيزة أساسية في تعزيز الأمن القومي الإيراني، وهذه الهجمات من طهران، قد يكون لها عواقب وخيمة على اقتصادات دول الخليج ومجتمعاتها، وبالتالي تمثل تهديداً أمنياً حقيقياً لهذه الدول، وفي أغسطس سنة ٢٠١٩، قامت إيران بهجمات إلكترونية منظمة ضد البنى التحتية والأهداف الحكومية الحساسة في البحرين، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني وهيئة الكهرباء والماء، وخلال هذه الفترة تحديداً، صدرت عن نورمان رول الضابط السابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، تحذيرات من أن مثل هذه الهجمات كانت "ذات طبيعة جديدة"، بينما علق كريستوفر كريس، المدير السابق لوكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، التابعة لوزارة الأمن الداخلي الأمريكي، بأن إيران تهاجم أهدافاً في منطقة الشرق الأوسط لاختبار قدراتها ومدى استعدادها لشن حرب إلكترونية في الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن لديها بعض المهندسين الروس الجيدين الذين يساعدهم في هذا الصدد، وفي الواقع، هناك أيضاً احتمال مشاركة دول أخرى بصورة غير مباشرة في مثل هذه التهديدات السيبرانية التي تستهدف دول الخليج، ويقصد هنا إسرائيل، وكتب كل من "منز وفارمانفريان"، أن إيران "طورت برنامجها الهجومي المتكامل، والمتعدد المنصات للهجمات الإلكترونية بطريقة محلية؛ بسبب العقوبات الصارمة من الولايات المتحدة، فقد تلقت بعض المساعدة من روسيا والصين، لما يتمتعون به من خبرة، لا يستهان بها في تنفيذ الهجمات الإلكترونية ضد الغرب وحلفائه"، ولعل من أبرز الأمثلة

على ذلك، مساعدة بكين لإيران في تشكيل شبكة الإنترنت الوطنية الخاصة بها، والمعروفة باسم "شوما"، للعمل بشكل مستقل عن الويب أو الشبكة العالمية للإنترنت المستخدمة لدى الغرب، بالإضافة إلى تمكن القراصنة "الهكرز" الروس من حرية الوصول إلى الخوادم الإيرانية، وذلك طواعية وبالتعاون مع إيران للقيام بحربهم الإلكترونية تحت المبررات الديماغوجية¹ والستار المناسبين، وبدا واضحاً تعرض أكثر من ٣٥ دولة للهجوم بهذه الطريقة، وكانت الأهداف الرئيسة لهذه الحرب السيبرانية متمركزة في الشرق الأوسط، ومن بينها جامعات ومؤسسات علمية²، بهدف ضرب بنياتها الحيوية، والتعرف على كيفية اختراق أنظمتها الأمنية والمعرفية والبحثية بكل سهولة، ومن الثابت أنه حتى مع استمرار دول الخليج في تطوير دفاعاتها في مجال الأمن المعلوماتي وفي مجال الاستراتيجيات الوقائية، فإن الجهود والبرامج الخبيثة للمهاجمين المحتملين، ستزداد خطورتها حدة وضراوة على الحقول الحيوية جميعها، وأصبحت التقنية مكوناً أساسياً للنجاح الاقتصادي والازدهار في النظام العالمي الجديد المبني على مراكمة الثروة والقوة والتوسع عبر مخططات إمبريالية بعيدة المدى، حيث مارست أمريكا تأثيراً حاسماً في أحداث خطيرة³، فإن مخاطر الجرائم الإلكترونية باختلافها تزداد شرارتها، وعلى العموم، فإنه لا توجد دولة في العالم تشك بأن عمليات التجسس والتخريب وهجمات الهندسة الاجتماعية، تمر بدون اكتشاف عبر شبكات الحاسوب...، لكن السؤال المطروح: هو كيف تتم معالجة التهديدات المتزايدة، وبأي سرعة ممكنة؟ علاوة على ذلك، فإنه في حالة دول الخليج، إذا لم تواجه التهديدات الأمنية الإلكترونية باستراتيجيات أمنية ومعلوماتية فائقة التطور، وبوعي جمعي وشامل، فمستقبل الاستثمار فيها سيتأثر، وستعاني اقتصاداتها، ونفس الشيء ينطبق على باقي البلاد العربية، لأن الهجمات الإلكترونية المحتملة ستزداد خطورة، وستركز على ارتكاب الجرائم المالية، وعمليات التجسس الاقتصادي والعسكري، وعلى الشركات الخليجية والعربية الكبرى، وستراقب الجيوش الخليجية والعربية للحيلولة دون امتلاكها لأسلحة استراتيجية رادعة للعدو انسجاماً مع قول الله عز وجل جلاله "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" (الأنفال: ٦٠)، إضافة إلى التجسس على ترسانتها في مجال التسليح لإعداد خطط

1 الديماغوجي: هو الشخص الذي يسعى لاجتذاب الناس إلى جانبه عن طريق الوعود الكاذبة والتملق وتشويه الحقائق باستعمال شتى فنون الكلام وضروبه.

2 المصدر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

3 هنري كسنجر "النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، طبعة ٢٠١٥ ص: ٢٣١

تدميرية أكثر تفوقاً من الناحيتين الأمنية والعسكرية، كما ازدادت وتيرة العمليات الإرهابية بكل أشكالها المباشرة والخفية وعبر الوكلاء في إطار ما يسمى "بالحرب بالوكالة" التي عرفت أوجها في الشرق الأوسط، بداية القرن الواحد والعشرين ببروز الجماعات الإرهابية التي كونتها المخابرات الأمريكية والإسرائيلية لضرب المجتمعات العربية وتخريبها بلا هوادة، وكان ضحيتها بلدين عربيين هما: العراق وسوريا، فالصناعة الجيو- بوليتيكية الأمريكية ورديفتها إسرائيل، نجحت بمخططاتها في تدمير بنى هذه الدول التي عجزت عن حماية بنيتها الاستراتيجية، لانشغالها بالصراعات السياسية والمصالح الذاتية الضيقة لزعمائها.

المراجع المعتمدة:

– محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩.

– جريدة عربي بوست، نشرت بتاريخ 10/02/2021

– خالد وليد محمود، "قراءة في مؤشر الأمن السيبراني لسنة 2021"، الجزيرة

– موقع دار الإفتاء المصرية: <http://www.dar-alifta.org/ar/Viewstatement.aspx?sec=media&ID=5617>

بالإنجليزية

– Jonathan Bignell, Post Modern culture, published in agrment with Edinburgh, university press lid 22, George square ,First published in India,2007, published by A Akcer books.

– Arianna trozze, Josh kamps, Eray Arda Acartuna, Cryptocurrencies and future financial crime ,Trozze et al. crime science,2022.

– Cryptos les transactions liées a des activités criminelles ont atteint un record en 2021publié par b6 médias 06/01/2022.

– WWW.CAPITAL.FR/CRYPTO/CRYPTOS-LES-TRANSACTIONS-LIÉES-A-DES-Activités-CRIMINELLE

.١

ألفاظ الكتاب لتفقيه الألباب

جمانة محمد مراد

مدرسة في اللغة العربية

اللغة العربية كانت ومازالت سرّاً من أسرار الخالق في عظمتها وبلاغتها وجمالها وقدرتها على احتواء التطورات في كل آن ومكان، إنها اللغة التي حفظها الله بحفظ القرآن الكريم فهي وعاء كتاب الله عز وجل، لذا كانت جديرة بأن تكون أعظم اللغات في الأرض، وأن يكون لسان الضاد هو أعظم الألسن وأبلغها.

أولاً- الوزن والإعراب:

الكثير من الكلمات يقوم إعرابها على وزنها، فإذا تمّ وزنها بشكل صحيح أعربت بشكل سليم، وهنا نتوقف عند بعض المفردات التي تعرب تبعاً لوزنها، فالأفعال التي يكون حرف علّتها محذوفاً وحب تقدير الحركة فوق الحرف المحذوف بسبب الاعتلال، أو بسبب التقاء الساكنين (التقاء الأمثال):

أ - الحذف بسبب التقاء الساكنين:

المثال: أدّت هي في الأصل الفعل: (أدّى) + (ت) التأنيث .

فإذا اتصل الفعل أدّى بتاء التأنيث الساكنة والفعل ينتهي بحرف ساكن وحب الحذف لأحدهما لأنه في اللغة العربية يمتنع الساكنان، ولأن تاء التأنيث لا يمكن التخلي عنها فهي تدل على الجنس حينئذٍ وحب حذف حرف الفعل الأصلي، ويغيب وزناً ويبقى إعرابه، فنقول في وزنه قبل الحذف أدّى وزنه أفعلاً ويصبح بعد الحذف:

أدّت: أفعّت.

وفي إعراب أدّت نقول: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث .

– مثال آخر: نمت + ت تصبح: نمت فتحذف العلة الساكنة لأنها ساكنة وليس بسبب الاعتلال، ويكون وزنها قبل الحذف (نمت : فعل)، وبعد الالتقاء والحذف (نمت : فعّت).

–الفعل (يرى) ينتهي بساكن، فإن اتصلت به الواو الساكنة (يرى + واو الجماعة = يرون) فالحرف الساكن الأصلي يحذف ويعوض عنه بالفتحة فوق آخر حرف أصلي، ويكون وزنه يفعون والأصل يفعلون .

ومثله يدنو+ واو الجماعة = يدنون وزنها يفعون والأصل يدننون وزنها يفعلون .

ب- الحذف بسبب الإعلال :

– الحذف للتخفيف : إذا كان الحذف للعلة في أول الكلمة أو أوسطها فهذا لا يؤثر على الإعراب، لكنه يؤثر على الوزن فقط، نحو: وصل وزنها فعل، يصل وزنها يعل، صل: عل- وقف وزنها فعل يقف وزنها يعل، قف وزنها عل. وقد ورد هذا الحذف في القرآن الكريم في سورة الكهف تستطع وتسطع والأصل تستطيع .

ومثله سأل: سل إذا كانت في بداية الجملة وتبقى اسأل في درج الكلام: قال تعالى سل بني إسرائيل- فاسألوا أهل الذكر. وتظهر علامات الإعراب الأصلية على آخر الأفعال السابقة لأنها منتهية بحرف صحيح .

الحذف للإعراب : في هذه الحالة يؤثر الحذف على الوزن والإعراب معاً، مثاله: اهد- لم يهد والأصل يهدي، فالفعل منته بحرف علة لذلك يحذف في حالتي الجزم والبناء على الحذف . (اهد قلبي يعط خيراً) نجد في هذا المثال أن الفعل الأول اهد مبني على حذف حرف العلة لأنه فعل أمر، والثاني مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه جواب الطلب .

الحذف للتخفيف والإعراب معاً : وقد يبقى من الفعل حرفان أو حرف واحد فقط فيجتمع فيه حذف للتخفيف وحذف للإعراب، مثاله: وعى فعل لفيف مفروق يصبح في المضارع يعي يحذف منه حرف واحد وينقلب الآخر إلى علة أخرى، ويصبح وزنه يعل، أما في الأمر والجزم فتحذف العلتان معاً: لم يع وزنها لم يع، ع وزنها ع، ومثلها وفي وزنها فعل مضارعها يفي وزنها يعي والأمر ف وزنها ع .

الحروف الأصلية	الماضي	وزنه	المضارع	وزنه	الأمر	وزنه
و ف ي	وفى	فعل	يفي	يعلُ	فِ	عِ
وع ي	وعى	فعل	يعي	يعلُ	عِ	عِ
و ن ي	ونى	فعل	يني	يعل	نِ	عِ
رأى	رأى	فعل	يرى	يفل	رِ	فِ
ه د ي	هدى	فعل	يهدي	يفعل	اهدِ	افعِ
و ق ي	وقى	فعل	يقي	يعل	قِ	عِ
س ق ي	سقى	فعل	يسقي	يفعل	اسقِ	افعِ

– وأكثر الحذف كما لاحظنا يكون بسبب دخول حرف طارئ كثناء التأنيث وواو الجماعة: أدى: أدت، أدوا، دنا: دنت، دنوا.

– وقد تتغير الكلمة ضبطاً ولا تتغير وزناً أو إعراباً مثال: جاءت الصديقات، أصلها جاءت ولكن سكنت لالتقاء الساكنين.

ثانياً- علامة الإعراب البديلة (النائبة) :

هو أمر معروف في اللغة وقواعدها ولا سيما في الممنوع من الصرف وفي جمع المؤنث السالم، ومن ذلك أن الكلمة المجموعة جمعاً سالماً في حالة النصب تنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو: رأيت المعلمة تصبح في حالة الجمع رأيت المعلمات انظر إلى الفتحة في حالة الأفراد والتي تحولت إلى كسرة في حالة الجمع، ويبقى الإعراب نصباً ولكن تحل الحركة البديلة عن الحركة الأساسية.

– وفي الاسم الممنوع من الصرف كذلك يجز بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأن الاسم الممنوع من الصرف لا يجز بالكسرة، مثاله: مررت ببغدادَ ودمشقَ وحماءَ وحلبَ والكلمات هذه مجرورة بالفتحة بدلاً عن الكسرة لأنها منعت من الصرف (التنوين والجر).

وكذلك المثال: مررت بمصايحٍ مضيئةٍ. وكنت بجانب سحرٍ وعائشةٍ وخديجةٍ وخولةٍ... والأصل فيها الجر بالكسرة مثل كلمة سحر، لكنها تجز بالفتحة نيابة عن الكسرة للمنع من الصرف.

ثالثاً- كلمات تقال للمذكرين والمؤنثين :

إذا انتهى الفعل بحرف علة مثل: يدعو - يدنو - يرنو - يصفو

أ - في حالة جمع التذكير نكتب يدعون، يدنون، يرنون، يصفون

ب - في حالة جمع التأنيث نكتب يدعون، يدنون، يرنون، يصفون.

فكيف نفرق بين الحالين؟

لو قلنا: النساء يدعون، والرجال يدعون لفرقنا بالمعنى لكن ماذا حدث للفعل؟

في حالة الرجال يدعون: يدعو+ واو الجماعة+ نون الجمع، نحذف الواو الأصلية لالتقاء الساكنين، وتبقى

واو الجماعة فنكتب يدعون وزنها (يفعون).

في حالة النساء يدعون وزنها (يفعلون) تبقى الواو الأصلية لأننا لا نحتاج واو الجماعة، وتضاف نون

النسوة فتكون الكلمتان متشابهتين في اللفظ والكتابة وليس في الإعراب ولا في الوزن.

رابعاً- الحذف والتعويض بالحركة:

قد يحذف الحرف كما رأينا سابقاً ولكن يعوض عنه بالحركة، مثال: دنا دنوا بالنون المفتوحة، والأصل

بالإعراب أن تكون مضمومة لأن الفعل الماضي يبني على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، فيصبح إعرابه:

دنوا فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وكذاك نمت نموا ورأى رأوا واهتدى اهتدوا.

خامساً - تثنية الفعل وجمعه وإفراده:

يفرد الفعل مهما كان فاعله مفرداً أم مثني أم جمعاً مثال:

صرف الطفلُ المالَ

صرف الطفلان المالَ

صرف الأطفال المالَ

ولا يضاف إليه الضمير الفاعل إلا إذا كان الفاعل متقدماً على الفعل وحينئذٍ يصبح مبتدأً مثال:

الطالب صرف المالَ

الطالبان صرفا المالَ

الطلاب صرفوا المالَ

الطالبات صرفن المالَ

وإذا تكرر الفاعل فإن الفاعل الثاني يكون بدلاً كأن يكون الفاعل الأول ضميراً والثاني اسماً ظاهراً وهذه المسألة اللغوية تسمى أكلوني البراغيث وهي من لهجات العرب بل ذكرت في القرآن والسنة النبوية، شاهدتها ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: { ثم عموا وسموا كثيراً منهم } الآية (٧١) من سورة (المائدة) . فكلمة كثير هي البدل (الفاعل الثاني) من واو الجماعة (الفاعل) في كلمة عموا .

– شاهدتها من الحديث النبوي الشريف مما رواه أبو هريرة في صحيح البخاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فواو الجماعة في كلمة يتعاقبون هي الفاعل الأصلي ، وأما كلمة ملائكة فهي البدل من الفاعل .

– وفي صحيح مسلم ورد قول عائشة رضي الله عنها قالت : (ذكرن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كنيسة رأيتها بأرض الحبشة) فنون النسوة في ذكرن هي الفاعل وأزواج هي البدل من الفاعل .

– وقال أحيحة بن الجلاح¹ :

يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم ألوم

فالواو في يلومونني هي الفاعل ، وقومي هي البدل .

سادساً- الاسم المنتهي بألف لينية (الألف المقصورة أو الممدودة) :

تظهر حركة التنوين (تنوين النصب) على آخر الاسم المنتهي بألف لينية (ي) (أ) مهما كان محله من الإعراب ، ، نحو : جاء فتى له حجاً ناقداً (فتى – حجاً) في حالة الرفع .

رأيت فتى ، رأيت حجاً (فتى – حجاً) في حالة النصب .

مررت بفتى يتمتع بحجاً رازن (فتى – حجاً) في حالة الجر .

سابعاً- الضمائر المتصلة وحالات اتصالها :

تتصل الضمائر بالكلمات سواء أكانت أسماء أم أفعالاً وذلك يؤدي غرضاً إيجازياً في اللغة العربية ، لأن التكرار مذموم مرفوض ، وبلاغة العربية في الإيجاز .

والضمائر المتصلة مجموعة في كلمتين اثنتين هما (توانينا وناهيك) :

أولاً- توانينا : كل حرف منها ضمير وهي على التوالي : تاء الفاعل وواو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة وياء المؤنثة المخاطبة ونا الدالة على الجماعة .

1 - أحيحة بن الجلاح: شاعر جاهلي من دهة العرب كان في يثرب، وهو ابن الحريش الأوسي أبو عمرو.

وتنقسم هذه الضمائر من حيث ارتباطها بالأفعال إلى ثلاث زمر:

١- زمرة ترتبط بالفعل الماضي فقط وهي (تاء الفاعل ونا الجماعة) ومحلها الرفع سواء اتصلت بالفعل التام أم الناقص مثال: (صرُفْتُ - كُنْتُ)، (صرُفْتَ - كُنْتَ)، (صرُفْتِ - كُنْتِ)، (واستودعنا وكنّا).

٢- زمرة ترتبط بالفعلين المضارع والأمر وهي (ياء المؤنثة المخاطبة) مثالها:

أ - في المضارع: تدرسين ولن تهملني، لتدرسي .

ب - مثالها في الأمر: ادرسي واقرئي .

٣- زمرة ترتبط بالفعل الماضي والمضارع والأمر وهي (ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة)، مثالها:

أ - في الماضي: درسا - درسوا - درسن .

ب - في المضارع: يدرسان - يدرسون - يدرسن .

ج - في الأمر: ادرسا - ادرسوا - ادرسن .

ثانياً - ناهيك: وهي لا ترتبط بالأفعال البتة ما خلا (نا الجماعة)، لكن بالأسماء والأحرف، على نقيض

توانينا التي تختص بالأفعال فقط، وهي على التوالي: نا الجماعة - هاء الغائب - ياء المتكلم - كاف الخطاب .

أ - ارتباط ناهيك بالأفعال يجعل محلها نصب ربما مفعول به مثالها: درَّسنا المعلمُ، درَّستُهُ-درَّسني المعلمُ- درَّستُكَ .

أو اسم الأحرف المشبهة بالفعل، مثالها: إننا - إنه - إنك-إنني .

ب - ارتباط ناهيك بالأسماء، ويكون محلها جرّاً بالإضافة، مثالها: بيتنا - مدرسته - كتابي - صديقك .

ج - ارتباطها بالأحرف كحروف الجر، ويكون محلها جر بحرف الجر: بنا، به، لك، لي .

إن الأسطر والمداد لا يكاد يتسع كلاهما لاحتواء عظمة لغتنا، وإن الباحث يكاد يكلُّ ويصاب بالإعياء إذا ما حاول في جلسة واحدة أو جلساتٍ متعدّدة أن يحيط بقواعدها، ويتحدث عن بلاغتها وبيانها، كيف لا وقد اختارها الله وأوجدها لتكون محتويةً لكلامه العظيم، فعظمتها مستمدة إذاً من عظمة من اختارها لتكون وعاء لأوامره ونواهيه وقوانينه التي أرادها لعباده الأتقياء أن يفقهوها ليسعدوا بها سبحانه وتعالى .

ما هي الاحتياطات التي تتسم بالحدز وتكونها المصارف الإسلامية لحماية أموال المودعين؟

بهاء الجزائري المغربي

ماجستير مهني في المالي الإسلامية MBA

انتشرت في الآونة الأخيرة على ألسنة بعض الناس بأن العائد على الودائع الاستثمارية عائد ثابت، فما الفرق إذاً بين الودائع المودعة في المصارف التقليدية (الربوية)، والمصارف الإسلامية؟

بدايةً يمكن القول بحسب الظاهر لا يوجد فارق، ولكن إذا أمعنا النظر في كيفية احتساب هذا العائد الذي يسمى في المصارف التقليدية (بالفائدة)، وفي المصارف الإسلامية (بالربح) الناتج عن عمليات الاستثمار في أموال المودعين، نجد أن العميل عندما يودع فائض أمواله في المصرف التقليدي، فإن الأخير يحدد له عائد ثابت (هي الفائدة) بناء على مدة إبقاء هذا المبلغ، ومقداره، وعوامل أخرى، وإذا ذهبنا إلى المصرف الإسلامي فإن الأخير لا يحدد له عائداً ثابتاً، وإنما يخبر العميل بعائد تقديري بناءً على ما تم توزيعه في السنة الماضية، فهذا العائد غير ثابت، فقد يختلف حسب الظروف المختلفة وعمليات الاستثمار التي يجريها المصرف الإسلامي.

إذاً العائد مختلف بين المصرف التقليدي، والإسلامي، فالتقليدي يحدد لك عائد منذ بداية العقد الذي يسمى (قرض بفائدة وهو محرم شرعاً)، حيث يلتزم بهذا العائد (الفائدة) حتى نهاية العقد، بخلاف المصرف الإسلامي فإنه يخبرك بعائد تقديري تم توزيعه في السنة الماضية غير ملتزم به قد يزيد وينقص، أو يساويه وذلك حسب الاستثمارات التي يقوم بها المصرف الإسلامي، فهذا العائد الذي يسمى الربح هو نتيجة هذه الاستثمارات، إذاً فهو غير واضح في بداية العقد، وإنما يظهر في نهاية العقد.

إنّ العقد الذي يبرمه العميل بينه وبين المصرف التقليدي هو قرض بفائدة (فالعميل هو المقرض، والمصرف هو المقرض) وأي زيادة على أصل المبلغ فهي ربا، فالقاعدة الشرعية تقول: "كل قرض جرّ نفعاً للمقرض فهو ربا"، بخلاف العقد المبرم بين المصرف الإسلامي والعميل فهو عقد مضاربة، (فالعميل هو ربُّ المال، والمصرف هو المضارب)، في هذا العقد يلتزم المصرف باستثمار أموال المضارب بكافة المجالات المتفق

عليها، ولمدة معينة، وعند انتهاء العقد تظهر نتيجة هذه الاستثمارات من ربح أو خسارة، وكما هو معروف لدينا بأن المضارب (المصرف) يده يد أمانة أي أنه لا يضمن إلا في حالة التعدي، أو التقصير، أو مخالفة الشروط، ففي حال وجدت خسارة تكون على رب المال (العميل) وحده، والمضارب يخسر جهده وعمله طيلة الفترة، وفي حالة الربح فإنه يوزع مناصفة، أو حسب الاتفاق في العقد، وكل هذه التفاصيل تكون موجودة في العقد المبرم بين المودع والمصرف.

وكمثال على ما سبق: أودع عميل في المصرف التقليدي مبلغاً وقدره ١٠٠٠ جنيه استرليني لمدة سنة، فإذا كانت الفائدة (المحددة في بداية العقد) ١٠٪ فإن المصرف بعد مرور سنة كاملة، يرد له ١٠٠٠ + ١٠٠ (وهي الفائدة) = ١١٠٠ £.

أمّا في المصرف الإسلامي، وبافتراض المثال السابق نفسه، إيداع ١٠٠٠ £ لمدة سنة، فالمصرف لا يحدد للعميل نسبة ثابتة، ويمكن له أن يقول بأنه وزع ربحاً في السنة الماضية لمثل هذه المدة مثلاً ٨٪ تقريباً، فهذه النسبة هي نسبة تقديرية، البنك غير ملزم مثل المصرف التقليدي بردها في نهاية العقد، فالعقد عقد مضاربة وليس قرض بفائدة، فهو يضع لك هذا المبلغ في وعاء يسمى وعاء المضاربة (توضع فيه الودائع لمختلف المودعين)، ويقوم المصرف باستثمار هذه الأموال، وعند نهاية مدة الوديعة التي افترضناها سنة، تقوم هذه الأموال (النتضيض الحكمي)، ويوزع الربح إن وجد على المودعين كل بحسبه، طبعاً يكون ذلك بعد سلامة رأس المال لأنه لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال، ففي نهاية عقد الوديعة قد يكون الربح ١٠٪ أو أقل، فتكون هذه النسبة هي العائد (الربح) على هذه الوديعة، وقد يكون هناك خسارة أيضاً، وهنا يأتي موضوع هذا المقال وهو ما هي الاحتياطات التي تتسم بالحذر وتكونها المصارف الإسلامية لحماية أموال مودعيها من الخسائر إن وقعت، أو جبراً للأرباح عند انخفاضها عن نسبة

معينة؟

قبل بيان هذه الاحتياطات دعونا نفرق بينها وبين المخصصات حتى تتضح الفكرة:

الجدول رقم (١) يوضح الفرق بين الاحتياطيات، والمخصصات :

الجدول رقم (1) الفرق بين الاحتياطيات، والمخصصات:		
المقارنة من حيث:	المخصصات	الاحتياطيات
المفهوم	يعتبر كمصروف؛ فهو عبء على الربح	يعتبر حق من حقوق الملكية؛ فهو توزيع للربح
الهدف من التكوين	لمقابلة النقص في الموجودات، ولواجهة خسائر مؤكدة الحدوث، أو على وشك الحدوث	لتحقيق أهداف معينة مثل: جبر الأرباح عند انخفاضها عن مستوى معين، أو لتدعيم المركز المالي، أو لمواجهة خسائر مستقبلية محتملة الحدوث
مصدر الاقتطاع	من إجمالي الربح سواء تحقق ربح أو خسارة	من صافي الربح فلا يكون إلا عند وجود الأرباح
العرض والإفصاح	يظهر في قائمة المركز المالي في جانب الالتزامات	يظهر في قائمة المركز المالي في جانب حقوق الملكية

الاحتياطيات التي تكونها المصارف الإسلامية لحماية أموال المودعين، نوعان: هما:

١. احتياطي معدل الأرباح: وهو مقدار معين يقتطعه المصرف من الأرباح، قبل اقتطاع نصيبه منها،

وذلك للمحافظة على مستوى معين من العوائد الموزعة لأصحاب حسابات الاستثمار، وأصحاب حقوق الملكية.

٢. احتياطي مخاطر الاستثمار: هو مقدار مقدار معين (١٠٪ في المصارف الإسلامية السورية) يقتطعه

المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، وذلك بعد اقتطاع نصيبه من الأرباح وذلك حماية لأصحاب حسابات الاستثمار من الخسائر المستقبلية المحتملة.

الجدول رقم (٢) يوضح الفرق بين احتياطي معدل الأرباح ، ومخاطر الاستثمار :

الجدول رقم (2) الفرق بين احتياطي معدل الأرباح ، ومخاطر الاستثمار:		
المقارنة من حيث:	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر الاستثمار
الهدف من التكوين	لتحقيق أهداف معينة مثل: جبر الأرباح عند انخفاضها عن مستوى معين، أو لتدعيم المركز المالي	لحماية أصحاب حسابات الاستثمار من المخاطر المتعلقة بالاستثمار محتملة الحدوث (الخسارة المستقبلية)
مصدر الاقتطاع	من صافي الربح المشترك، قبل اقتطاع نصيب المضارب (المصرف)	من صافي الربح الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار (بعد اقتطاع نصيب المضارب)
	يتكون من قسمين:	

الملكية	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حقوق الملكية	يخص أصحاب حسابات الاستثمار فقط
العرض والإفصاح	قائمة المركز المالي تحت حساب حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	قائمة المركز المالي تحت حساب حقوق الملكية	قائمة المركز المالي تحت حساب حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

مبدأ المبادأة: يقتضي هذا المبدأ على إبراء المتخارج (المودع الذي سحب أمواله من المصرف) لبقية المودعين عن أي ربح لم يظهر، أو يوزع، وبالطرف المقابل إبراءهم له من أي خسارة لم تظهر بعد، وكذلك عما يتبقى من احتياطات مخاطر الاستثمار، ومعدّل الأرباح ومخصصات الديون الناتجة عنه لبقية المستثمرين، وما يتبقى عند التصفية؛ يكون مآله لصالح وجوه الخير. (وهذا المبدأ يُنص عليه في العقود التي يقع فيها التخارج كعقد المضاربة).

وعليه فالمصرف الإسلامي يسعى إلى جذب أموال المودعين الحريصين على استثمار أموالهم بطريقة شرعية، وتكوين مثل هذه الاحتياطات يساعده على حماية المودعين من المخاطر المستقبلية المحتملة، كما يستطيع المنافسة بينه وبين المصارف الإسلامية من خلال إعطاء عائد ربح أكبر للمودعين، وبعض المصارف التي تأخذ بمبدأ الذي يكسر وديعته (سحب أمواله قبل موعد الاستحقاق) لا تعطيه ربح عن المدة التي بقي عندها المال، وإنما تكون به احتياطي معدّل الأرباح، وكل هذا من أجل أن نستثمر أموالنا من خلال منتج إسلامي (عقد المضاربة) يلبي حاجة المجتمع.

المراجع:

- المعيار الشرعي رقم ٤٠ "توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، عام ٢٠١٥، نسخة الكترونية.
- معيار المحاسبة المالية رقم ١١ "الخصصات، والاحتياطات"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، عام ٢٠١٥، نسخة الكترونية.
- المؤسسات المالية، أ. أمل المصري، الطبعة الأولى عام ٢٠١٩، نسخة الكترونية.
- قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، د. عبد الحليم غربي، دار أبي الفداء حماة، الطبعة الإلكترونية الأولى عام ٢٠١٣.
- مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، د. عبد الحليم غربي، دار أبي الفداء حماة، الطبعة الإلكترونية الأولى عام ٢٠١٣.
- الخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي، أ. الطيب مبروكي، بحث ماجستير منشور لدى جامعة المدينة العالمية في ماليزيا، عام ٢٠١٢.
- الخصصات الاستثمارية، وأنواعها، وأحكامها الفقهية، أ. رزاق حران محمد، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد العدد ٧٠، عام ٢٠٢٢.
- التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية السورية (الشام، والبركة، وسورية الدولي)، عام ٢٠١٨.

تجديد وتعديل خطابات الاعتماد

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب



إن من أهم الخدمات المصرفية اليومية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء، في اعتقادنا، تتمثل في تلك الخدمات المصرفية المرتبطة بالاعتمادات المستندية **documentary credits** وتقديم خدمة خطابات الاعتماد (LCs) **Letters of Credit**.

إنه في سياق تنفيذ مهامها فيما يتعلق بخطابات الاعتماد تقوم البنوك التجارية بالعديد من الإجراءات المصرفية وذلك وفق تعليمات العملاء أو وفق ما تقتضيه الأحكام المنظمة للعمليات المرتبطة بخطابات الاعتماد، ومن هذه الأدوار نتناول ما تقوم به البنوك من تجديد أو تعديل خطابات الاعتماد وبصفة روتينية يومية علي حسب طلب العملاء أو مقتضيات الحال والتعامل التجاري والمصرفي.

ومن واقع التجربة، فإن من ضمن الأسباب والمبررات التي تستوجب تجديد أو تعديل **renewal or amendment of letters of credit** خطاب الاعتماد، مثلاً، أن يتعذر على المصدر (**exporter**) بالخارج شحن البضاعة المطلوبة لأسباب متعددة منها ضيق الوقت للشحن أو ارتفاع الأسعار لأي سبب كان أو نفاذ الكمية أو الصنف أو العينة المطلوبة، أو عدم توفر الكميات بالقدر المطلوب أو الاختلاف في طريقة التعبئة أو التغليف أو اختلاف المقاسات أو الأحجام أو الألوان أو الطعم أو المذاق... الخ. وكل هذا وغيره قد يحدث وبالتالي تكون هناك عقبة أو عقبات تواجه عملية التصدير. في مثل هذه الحالات، في العادة، يطلب أو يتم تعديل خطاب الاعتماد من أجل تمكين المصدر في الخارج من شحن البضاعة وذلك وفق ما يتم الاتفاق عليه مع المستورد (**importer or his agent**) أو

وكيله . وهذا الوضع يحدث كثيراً ولعدة أسباب قد تتعلق بالبضاعة المطلوبة أو كمياتها أو صنفها أو لونها أو طعمها أو صلاحيتها أو غير ذلك من الأسباب التجارية التي قد تستدعي التعديل أو تجديد بعض الشروط المذكورة سابقاً في خطاب الاعتماد .

وهذا التعديل في حقيقة الأمر يتم وفق الأحكام والنشرات الصادرة المنظمة لخطابات الاعتماد، كما تصدر من غرفة التجارة الدولية بباريس في صيغها الموحدة والتي تتبعها كل البنوك . وهذه الصيغ الموحدة، تتضمن قدرًا كافيًا من المرونة لكي تتمكن من مقابلة ما يستجد في أرض الواقع من كل التطورات في التجارة الدولية و"مطباتها الكبيرة والصغيرة" وبما يحقق طموحات التجار من المصدرين والمستوردين الذين يأخذون في الاعتبار رغبات وأذواق السوق والمستهلكين للبضاعة .

مع العلم، أن هناك أسباباً قد تكون خارج إرادة الأطراف المتعاقدة أو رغبتهم، ونذكر كمثال: المشاكل المتعلقة بخطط الإمداد والترحيل التي تعرضت لها التجارة الدولية في الأشهر الأخيرة ونتج عنها زيادة في أسعار الترحيل، وبالتالي زيادة يتحملها المستهلك، وهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار، من دون شك لتجنب خسارة وتكدس البضائع المستوردة .

من الناحية الشكلية، نلفت النظر ونقول، إن أي تعديل لخطاب الاعتماد يجب أن يتم بموجب خطاب صادر من العميل **a special letter from the customer** ويحمل التوقيع المعتمد وغير ذلك من المتطلبات الشكلية الأخرى . فإذا كان التعديل مثلاً يتعلق بزيادة المبلغ "مبلغ البضاعة" ولم تعدل المدة "فترة التسليم" وبقية كما هي؛ فهنا يجب احتساب الزيادة في مبلغ التأمين النقدي، وكذلك الزيادة في مبلغ العمولة **commission or insurance rate increase in** والزيادة في الحسابات النظامية لتناسب مع الوضع الجديد للاعتماد الذي طرأ نظير التعديل المطلوب من العميل المستورد .

ومن واقع التجارب العملية فهناك بعض المسائل الهامة جداً التي يجب على موظف البنك مراعاتها والإلمام بها، وإلا تعرضت العملية لبعض الصعوبات أو الفشل مما يلقي بظلاله على سمعة البنك ومدى حرصه في تنفيذ واجباته بكل كفاءة ومهنية .

وفي هذا السياق نقول: إنه يجب على الموظف الذي يُجري التعديلات، أن يعي تماماً، وأن يستوعب مردود هذه التعديلات "المطلوبة" علي باقي شروط الاعتماد، فلو تم فتح الاعتماد **FOB** أو **FAS** وتم

تعديله إلى CFR، فإن هذا يتطلب أو يستلزم عدة نقاط هامة منها زيادة مبلغ الاعتماد بقيمة أجور الشحن (النولون)، ويجب تعديل شروط الاعتماد ليصبح هذا الاعتماد CFR بدلا من FOB، ويجب تعديل شروط بوليصة الشحن لتصبح أجور الشحن مدفوعة مقدماً بدلاً من دفعها عند الوصول، وأيضاً يجب زيادة مبلغ premium بوليصة (وثيقة) التأمين إذا كانت صادرة محلياً.

أوضحنا أعلاه دور العميل عندما يرغب في تعديل خطاب الاعتماد لأي سبب يطرأ، وكقاعدة قانونية عامة فإنه لا يمكن تعديل خطاب الاعتماد أو إلغاؤه دون موافقة البنك فاتح الاعتماد والبنك المعزز "إذا وجد" والمستفيد من خطاب الاعتماد "المصدر". وهذا لأنهم أطراف في الموضوع وفي العملية التعاقدية. مع العلم أن البنك فاتح الاعتماد، وأيضا البنك المعزز للاعتماد، ملزم بشكل غير قابل للنقض بالتعديل الصادر منه وذلك من وقت إصداره لهذا التعديل. وهنا مسؤولية قانونية ملزمة للبنك لأنه قام بإصدار التعديل وعليه أن يتحمل مسؤولية أفعاله، وإلا فيعتبر مخالفاً لمسؤولياته القانونية.

إذا اختار البنك المعزز **confirming bank** أن يبلغ التعديل دون أن يمدد تعزيره لهذا التعديل فهذا من حقه ويعود لظروفه الخاصة به ولكن يجب عليه أن يبلغ البنك فاتح الاعتماد **issuing bank** بدون تأخير وعليه أيضاً، أن يُبلغ المستفيد في الإشعار الذي يرسله له في هذا الخصوص. وهذه ممارسات مصرفية لا بد من التقيد بها مع الأخذ في الاعتبار انعكاساتها القانونية.

وبالنسبة للمستفيد من خطاب الاعتماد فإن شروط الاعتماد الأصلي (أي الشروط قبل التعديل) تبقى سارية المفعول وذلك إلى أن يبلغ المستفيد البنك الذي أبلغه بالتعديل قبله لهذا التعديل. وفي جميع الأحوال ينبغي على المستفيد أن يُعطي إشعاراً بقبول أو رفض التعديل. وهذه النقطة هامة جداً من الناحية القانونية لأن المستفيد إذا تخلف عن إرسال الإشعار بقبول أو رفض التعديل فإن التقديم المطابق لشروط الاعتماد، ومع شروط أي تعديل لم يقبل بعد، سوف يعتبر إشعاراً بقبول المستفيد لذلك التعديل، هذا ومنذ تلك اللحظة يتم تعديل الاعتماد ومن هنا تأتي أهمية استيعاب المستفيد لدوره وواجباته لأن تخلفه عن تقديم الإشعار المطلوب سينتج عنه تبعات قانونية على المستفيد تحمل نتائجها. وفي واقع الأمر، هناك المستفيد ذو الخبرة المتمرس في هذا النشاط وهناك المستفيد عديم الخبرة أو المبتدئ. لذا ننوه إلى أهمية طلب العون والمشورة الفنية من البنك أو غيره وذلك حتى لا تحدث مفاجآت غير متوقعة أو يحدث ما لا يحمد عقباه.

وفق الشروط والأحكام فإنه يتعين على البنك مبلغ الاعتماد أن يخطر البنك الذي استلم منه التعديل بأي إشعار بقبول أو رفض التعديل مع العلم أن القبول الجزئي **partial acceptance** للتعديلات غير مسموح به إطلاقاً ويعتبر كأنه لم يكن، ولذا يجب أن يتم قبول التعديلات كلها أو رفضها كلها **acceptance in toto or rejection in toto** لأن القبول الجزئي للتعديلات يعتبر بمثابة رفض التعديل و **partial acceptance is rejection** هذا بالطبع ينسجم مع الأحكام الأساسية لقانون العقود حيث أن الإيجاب أو العرض (**offer**) يتطلب قبولاً (**acceptance**) كاملاً والذي يجب أن يكون مطابقاً كمنظر المرآة (**mirror image**) المتطابق تماماً كما يقولون، وإلا أُعتبر عرضاً مقابلًا (**counter-offer**) يحتاج إلى قبول جديد من مقدم الإيجاب (**offeror**) .

هذه بعض النقاط العملية الهامة ذات العلاقة بتعديل أو تجديد خطابات الاعتماد ويجب على كل طرف أن يلم بالدور المنوط به والقيام بتنفيذ هذا الواجب على الوجه الأكمل حتى تكتمل العملية بنجاح تام ويستفيد منها كل أطراف الحلقة من البنوك التجارية ومن خلفهم العملاء من المستهلكين والتجار الذين يصدرون أو يستوردون البضاعة . ويجب على البنوك أخذ زمام المبادرة ولعب دور محوري في كل هذه العمليات وتقديم النصح الفني للعملاء لتكملة هذه الخدمة المصرفية على أحسن وجه ولفائدة جميع الأطراف بما يشمل البنوك النشطة في هذه الأعمال المصرفية الحيوية التي تغذي خزينة البنوك بالرسوم الكثيرة .

منصات التداول الرقمية حلال أم حرام؟

د. غدير الشيخ خليل

دكتوراه مصارف إسلامية

انتشرت في الآونة الأخيرة موجات التداول عبر الانترنت، عبر العديد من المنصات الالكترونية، منها ما يسمى بالفوريكس ومنها ما يعتمد نسبة عائد ثابت بما يسمى "FFT"، سميت بعضها بالفوريكس الإسلامي، هناك العديد من التفاصيل التي واجهتها عند تحميل تجريبي لأكثر من تطبيق لمنصات تداول الكترونية، فأردت أن أدرس وأبحث كل جزئية على حدة، وبالتالي أقدم دليلاً شاملاً لحكم التداول عبر الانترنت.

إن التداول يتم على عدة أصول "كما تسميها المنصات" ومنها: العملات، العملات الرقمية، الذهب، النفط، الأسهم، السندات، المؤشرات، المشتقات المالية، أصول أخرى. ويتصدر للحديث عن هذه المنصات مجموعة من المستثمرين "المضاربين" الذين يطلقون أحكام الحلال والحرام ويحللون ما يشاؤون ويعملون على إقناع شباب المسلمين بالتداول بحجة أنه حلال، ولا يوجد ما يحرمه، ويتعللون ببعض الأدلة، سيتم تفنيدها جميعاً إن شاء الله.

١. مسألة المضاربة على العملات:

إن الحكم العام للمتاجرة في العملات أنها معاملات لا حرج شرعي فيها إذا حققت شرط التقابض في مجلس العقد، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيداً فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيداً) رواه مسلم.

أي أنه لا مانع من بيع العملات بعضها ببعض: مثلاً الدينار مقابل الدولار، أو الدولار مقابل اليورو وهكذا.. بشرط تحقيق شرط التقابض في مجلس العقد (يداً بيداً)، أي الاستلام والتسليم في المجلس نفسه دون تأخير أو تأجيل حتى لا تدخل المعاملة في "ربا النسيئة"، ولكن هل ما يحدث حقيقة في المضاربة على العملات في المنصات على الانترنت تحقق هذا الشرط؟

إن ما يحدث في المنصات على الانترنت هو استلام وتسليم حكيم "أي أنه يتم تحويل الدولار من حساب الشخص الأول إلى حساب الشخص الثاني سواء على حسابه المصرفي أو على محفظته

الالكترونية أو حسابه على منصة التداول . وأفتى بعض اهل العلم بجواز التقايض الحكمي في الحساب المصرفي (قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٥٥ / ٤ / ٦)، نظراً لأنه أصبح شائعاً في الزمن الحاضر ولم يعد أحد يستلم النقد ويسلمه حقيقة إلا في حالات محدودة، ولكن لم يتطرق إلى حساب المنصة الذي يعتبر حساباً مالياً للعميل وليس له قوة الدفع والبراء كالحساب المصرفي، وبالتالي فإن شرط التقايض لم يتحقق في التداول عبر المنصات الرقمية .

ولكن هل هذا ما يحدث فعلاً في المضاربة على العملات في منصات التداول الالكترونية؟

أ. إن ما يحدث حقيقة على تلك المنصات هو بيع وشراء غير حقيقي للعملات، أي أنه حقيقة لا يوجد في حساب المتعاملين مبالغ في الدولار ومبالغ في اليورو ويتم تحويلها، وإنما هي أرقام الكترونية فقط غير حقيقية، بمعنى أنه لو أراد المتعامل استلام اليورو فعلاً أو الدولار، فلن يستطيع ذلك إلا بعد فترة معينة وبنسبة معينة تحددها قوانين المنصة، وبالعملة نفسها التي أودع فيها وهي الدولار فقط، ولا يجوز له سحب العملات الأخرى وهذا دليل على عدم حقيقة البيع والشراء وبالتالي التقايض بالأساس، وبهذا تكون المعاملة خرجت عن بيع العملات الحقيقية وإنما عملية البيع والشراء هي بالأصل عملية وهمية وغير حقيقية .

ب. إضافة إلى أن عملية التداول الحقيقية والمبنية على علم ودراسة في التمويل والبورصة والتداول، لأن عملية شراء العملة سببها أن المشتري يتوقع ارتفاع سعرها، وبالتالي فإنه يشتريها الآن بالسعر الحالي، وينتظر حتى يرتفع سعرها وبالتالي يبيعها ويحصل على ربح مقداره الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، ولكن في الحقيقة ما يحدث على المنصات الالكترونية للتداول هو صفقات مدتها دقيقة أو ٥ دقائق أو ١٥ دقيقة وهكذا، فأي تنبؤات حدثت خلال تلك الفترة القصيرة جعلت المشتري يدرس حالة الأسواق، وحالة المشهد السياسي، والتقلبات الاقتصادية، وكل هذا خلال دقائق فقط!! هذا بالطبع غير ممكن، وبالتالي فإن عملية التداول تتم ب"الحظ" وليس عن علم ودراسة، وبالتالي فهي نوع من المقامرة "الميسر" المحرم شرعاً لقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ، والله أعلم .

ت. إن ما يحدث حقيقة في التداول في العملات على منصات التداول الرقمية هو عبارة عن مضاربة على ارتفاع أو انخفاض سعر العملات فحسب، أي أن المتداولون يتوقعون ارتفاع سعر العملة، فإذا ارتفعت فعلاً فإنهم يربحون ٨٢٪ من قيمة ما ضاربوا به مثلاً ٨٢ دولاراً على كل ١٠٠ دولار، وإذا حصل عكس توقعاتهم وانخفضت العملة بدلاً من أن ترتفع فإنهم يخسرون ٩٠٪ من المبلغ الذي تداولوا عليه مثلاً ٩٠ دولاراً عن كل ١٠٠ دولار، والحقيقة أن هذا لا يُشبه التداول والمتاجرة بشيء، إذ إن المتداولون لا يشترون العملات ولا يبيعونها هم فقط يراهنون على ارتفاع أو انخفاض أسعارها وهو ما يسمى بالمراهنة أو المقامرة!

ولكن ما هو تداول العملات المباح وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟

إن تداول العملات الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية هو عبارة عن شراء عملة مقابل عملة أخرى وتقابضها في مجلس العقد نفسه سواء أكان تقابضاً فعلياً أو حكماً (تحويل على حساب مصرفي) على أن يتم الشراء والبيع حقيقة، بحيث تنتقل ملكية العملة إلى الشخص المشتري بحيث يمكنه التصرف فيها، وفي الواقع فإن عملية الربح من تداول العملات بهذه الطريقة هي عبارة عن الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، لأن المشتري سيشتري العملة التي يتوقع أن يرتفع سعرها، فيشتريها وتنتقل إلى ملكيته وتصرفه حين ارتفاع سعرها فيبيعها وبذلك يحصل على الربح بين سعر البيع وسعر الشراء.

٢. مسألة التداول بالأسهم في منصات التداول الالكترونية:

إن من أشكال التداول عبر منصات التداول الالكترونية هو التداول على الأسهم، وفي الحكم الشرعي لهذا التداول عدة أوجه:

أ. التداول على أسهم الشركات التي تكون طبيعة عملها مباحاً شرعاً (أغذية، أدوية، سلع مباحة) وتكون هذه الشركات لا تتعامل مع البنوك الربوية. وتسمى الأسهم النقية حسب دار الإفتاء الأردنية (قرار رقم (٢٧١) (٢٠١٩/٢) حكم المساهمة في الشركات المختلطة).

إن بيع وشراء أسهم هذه الشركات هو مباح شرعاً ولا حرج فيه، والله اعلم، لأن الأسهم هي حصة شائعة من ملكية هذه الشركات وبالتالي فإن عملية بيع الأسهم وشراءها هي عملية لا حرج فيها لأن المتعامل يبيع ويشتري ما يملكه وهذا من أنواع التجارة المباحة شرعاً.

ب. التداول على أسهم الشركات التي تكون طبيعة عملها مباحاً شرعاً (أغذية، أدوية، سلع مباحة) ولكن هذه الشركات تتعامل في بعض معاملاتها بالعقود المحرمة ولكن لا يعد ذلك نشاطاً رئيساً للشركة كأن تتعامل مع البنوك الربوية مثلاً، إذ تقترض من هذه البنوك وتودع أموالها بها. فيجوز التعامل بأسهمها بيعاً وشراءً إذا تحقق شرطين:

- عدم تجاوز إجمالي المبالغ المقترضة أو المودعة بالربا نسبة ٢٥٪ من القيمة الدفترية لمجموع أسهم الشركة.

- عدم تجاوز الإيرادات أو المصروفات الناتجة عن عنصر محرم عارض نسبة ٥٪ من إجمالي إيرادات الشركة.

كما يشترط اخراج جزء من أرباح الاستثمار بهذه الأسهم في وجوه البر وعدم الانتفاع بها وتسمى نسبة تطهير المال "أي اخراج المال المحرم من إجمالي المال حتى يطهر، وهذه النسبة تختلف باختلاف مقدار تعامل الشركات مع البنوك الربوية ولها معادلة لدى دار الافتاء يمكن الرجوع إليها واحتساب النسبة الواجب إخراجها من الأرباح وعدم الانتفاع بها.

ج. التداول على أسهم الشركات التي تكون طبيعة عملها محرم شرعاً (شركات الدخان، والخمر، والبنوك الربوية وشركات التمويل الربوية، وشركات النظامين التقليدي الربوي).

إن التعامل بأسهم هذه الشركات محرم شرعاً ولا يجوز التعامل بها إطلاقاً والله تعالى أعلم. ولكن ما يحدث حقيقة في منصات التداول الالكترونية؟

إن ما يحدث هو التداول على أسهم الشركات العالمية بالغالب والتي تكون بين النوع الثاني (المال المختلط) وبين النوع الثالث (المال المحرم) لذلك فإن التداول بيع وشراء تلك الأسهم يأخذ الاحكام التي سبق بيانها في هذا الشرح.

ومن ناحية أخرى فإن المتداولين على منصات التداول الالكترونية لا يشترون ولا يبيعون أسهم الشركات حقيقة، أي أن المتداول إذا تداول على أسهم شركة أمازون مثلاً من خلال منصة التداول الالكترونية فإنه لا يمتلك الأسهم حقيقة وإذا اراد التصرف بها فإنه لا يستطيع إلا من خلال تلك المنصة فقط، أي أنه تداول افتراضي وهمي لا يعني شراءً حقيقياً وبيعاً حقيقياً، ولا ينتج عن دراية حقيقية بسوق الأسهم والذي بناء عليه قام بشراء أو بيع وإنما هو من باب الحظ فقط، وهو نوع من أنواع المقامرة والله تعالى أعلم.

٣. مسألة الرافعة المالية (الهامش)

يعتمد المتداولون إلى تعبئة رصيدهم البنكي أو المحفظة الالكترونية أو أي طريقة أخرى بمبلغ من المال، ليقوموا بالتداول في المنصة الالكترونية، فيعمل البنك، أو الشركة أو الوسيط على تعبئة مبلغ إضافي في حساب المتداول، بمسميات مختلفة منها البونص، أو المارجن أو الهامش، ولكن يضع عليه قيوداً إذ لا يجوز سحبه، ولا يجوز استخدامه في منصة أخرى، إنما هو فقط للتداول، وقد يأخذ هذا المبلغ عدة أشكال ولكل منها حكمه الخاص:

أ. المبلغ يكون عبارة عن قرض أو تمويل من الوسيط إلى المتداول، ويترتب عليه فوائد في حال لم يتم اغلاق الصفقة في الوقت المحدد وهو ما يعرف بعمولة التبييت، وهو فائدة ربوية لا شك فيها لأنه من باب قرض جرّ نفع، أي ان الوسيط يعطي القرض للمتداول لكي يحصل على الفائدة الربوية وهو النفع المقصود. ويتم رهن العقود التي تم التداول بها لدى الوسيط ليتم استرداد امواله في حال عدم سداد المتداول لمبلغ التمويل.

ب. المبلغ يكون عبارة عن حساب وهمي افتراضي (رقمي) فقط وليس مبلغاً حقيقياً إذ لا يجوز سحبه من قبل المتداول، وهذا حال معظم المبالغ التي يتم التداول فيها، ويتم إضافته للمتداول لزيادة حجم المعاملات وتضخيم حجمها وبالتالي تضخيم عمولة الوسيط أو المنصة، لأن العمولة من كل عملية تداول تذهب للوسيط أو المنصة وبالتالي فإن العمولة على صفقة تداول بقيمة ١٠ آلاف دولار أكبر بكثير من عمولة على مبلغ ٥٠٠٠ دولار مثلاً (مع ملاحظة أن هذا الرقم المضاف بما يسمى البونص أو المارجن هو رقم افتراضي، أما عمولات الوسطاء والمنصة فهي عمولة حقيقية) كما يجب التنبيه إلى أن الخسارة على المبلغ الضخم ستكون أكبر من الخسارة على مبلغ قليل وهذا يعظم الضرر الواقع على المتداولين.

ت. قد لا يقوم الوسيط بإيداع أي مبلغ للمتداول في بداية التداول ولكن عند كل حد من حدود تضعها المنصة يتم منح المتداول بونص إذا حقق بعض الشروط، وتتمثل هذه الشروط عادة بضخ مبلغ نقدي إضافي للتداول (الانتقال من المبتدئ إلى المتقدم ومن المتقدم إلى الخبير)، وتحقيق عدد معين من التداولات خلال فترة محددة، وعدم التوقف عن التداول لفترة محددة، وغيرها من الشروط، وكما هو الحال في المبلغ المذكور في البندين السابقين فإن هذا المبلغ لا يمكن سحبه ولا التصرف فيه من قبل المتداول إلا في حدود التداول في المنصة نفسها، وعند تحقيق الأرباح وسحبها يخضم هذا المبلغ.

ث . هل هذا المبلغ حقيقياً؟ لا يعتبر هذا المبلغ حقيقي في أي من الحالات السابقة ما عدا الحالة الأولى والتي تعتبر محرمة شرعاً، أما الحالات الأخرى فهي أرقام افتراضية رقمية غير حقيقية، تعمل على تضخيم القيمة المتداول بها تضخيماً صورياً أو شكلياً ولا يتم الاستفادة منه، وبالتالي فإنه فقاعة ليس إلا، في حال الخسائر أو إغلاق المنصة أو أي حالة مشابهة ستكون الاصول الحقيقية قليلة جداً بالمقارنة مع القيم الرقمية مما يعظم الخسائر على المتداولين . وفي هذا غرر كبير على المتداولين .

٤ . مسألة التداول على الذهب والنفط :

إن ما ينطبق على التداول على العملات والتداول على الأسهم هو ذاته ما نود التركيز عليه في التداول على الذهب، إن التداول على الذهب لا يعني في منصات التداول الرقمية شراء وبيع ذهب، حسب ارتفاع أو انخفاض الاسعار، ولكن ما يحدث هو المضاربة على سعر الذهب، إذ يتم فتح صفقة بمدة محددة قد تكون دقيقة واحدة، أو اكثر، ويبدأ مؤشر الرسم البياني بالتذبذب وخلال مدة الصفقة يجب أن يضغط المتداول على زر هبوط أو صعود، بمعنى أنه سيضغط على زر هبوط في حال أنه توقع انخفاض السعر وسيضغط على صعود في حال توقع ارتفاع السعر، ومع انتهاء الوقت المحدد تنتهي الصفقة وفي حال كان توقع المتداول صحيحاً فإنه سيربح نسبة من المبلغ الذي تداول به والعكس صحيح، هذا يعني أنه يضارب " يراهن " على ارتفاع أو انخفاض الاسعار ولم يشتري شيئاً ولا يبيع شيئاً كذلك! وحكم هذه المسألة بأنها محرمة لأنها مقامرة وميسر نهى الله عز وجل عنها لما فيها من الغرر الفاحش .

٥ . مسألة التداول على العملات الرقمية

إن مسألة العملات الرقمية لا زالت قيد بحث المجالس والمجامع الفقهية والتي أصدرت فتاوى مؤخراً بتحريم تعدينها وتداولها لعدم اشتغالها على مواصفات النقود ولا حتى مواصفات السلع، ولمقدار الغرر الفاحش فيها إلى الآن وبالذات لأنه لم تتبناها البنوك المركزية وبالتالي فإنها لم تُقنن بعد، وهذا بحد ذاته يجعل عملية التداول على العملات الرقمية في منصة التداول الرقمية غير جائز شرعاً في حال البيع والشراء الحقيقي، فكيف وإن عملية التداول هي عملية رقمية فقط ولا يوجد بها بيع وشراء وإنما هي مضاربة ومراهنة على ارتفاع أو انخفاض الأسعار كما بين سابقاً .

٦ . مسألة التداول على المشتقات المالية وعقود الخيارات :

وهي ما تسمى بـ **call option** و **put option** وهي عبارة عن عقود تتيح للمشتري في النوع الأول شراء عدد من الأسهم أو العملات أو غيرها بسعر يتم تحديده الآن ولكن عملية الشراء تتم في المستقبل، كما تتيح في النوع الثاني للبائع بيع الأسهم أو العملات بالآجل بسعر متفق عليه الآن، ولكلا النوعين مبلغ مدفوع مقدماً وهو ثمن العقد لا يُسترد، ولا يعتبر عربوناً من الصفقة، وبعد تطوّر التعامل بهذه العقود أصبحت هذه العقود تباع وتشتري، حتى تضاعفت قيمها "الوهمية" أضعافاً مضاعفة، مقابل قيمتها الحقيقية التي هي بالأصل القيمة المتفق عليها عند أول اتفاق "ثمن الأسهم أو العملات المحدد". وحكم الإسلام في هذه العقود بأنها محرّمة لانطوائها على بيع الإنسان ما ليس عنده، وانطوائها على الغرر، والقمار (بحث مفصّل للدكتور محمود مهيدات، عقود الخيارات المالية المعاصرة بين المميزين والمانعين، موقع دار الافتاء الأردنية).

٧. فكرة منصات التداول الرقمية

لقد تم تبين طبيعة التداول الحقيقية التي تحدث على منصات التداول الرقمية، وتبيين الحكم الشرعي لكل منها، ولكن ما هي طبيعة هذه المنصات بالأصل؟ ومن أين جاءت فكرتها؟
 إن فكرة منصات التداول الرقمية جاءت كما جاءت فكرة المراهانات قديماً على سباق الخيل والأنعام، فمن يصدق توقعه يربح مبلغاً من المال ثم وضعه كـ "مبلغ رهان" ومن لم يصدق توقعه يخسر "مبلغ الرهان" هكذا ببساطة، شخص رابح وشخص خاسر بناءً على حظ كل منهما دون جهد أو تعب أو تفكير، طرف رابح وطرف خاسر! أصبح البعض يمتهن هذه اللعبة يشتري أو يستأجر الخيول، أو ينظّم مسابقة أو مهرجان، ويأخذ عمولة من المتراهنين، فيربح هو على كل حال، ويخسر البعض ويربح الآخرون!
 تطوّرت الفكرة إلى المقامرة على لعب الورق وأي لعبة أخرى، ثم أصبحت مُقنّنة ومرخّصة في بعض الدول، واحترف البعض مهنة المقامرة وتنظيم الأماكن والمسابقات والألعاب لكي تزداد عمولته مع كل عملية وكل مستخدم "لاعب" جديد.. وجاء الفضاء الرقمي ليجعل هذه اللعبة عالمية، يلعبها مئات ملايين المستخدمين حول العالم، يشتركون في "الميسر" أو "القمار" وزادت عمولة الوسطاء واصحاب المنصّات بشكل خيالي!

٨ . ضرر منصّات التداول الرقمية على الاقتصاد؟

لا تؤثر أعمال هذه المنصّات على المتداولين فحسب، والذين يقعون فريسة الوسطاء وأصحاب المنصّات والمروّجون لها، (يأخذ المروّج للمنصّات عمولة على كل متداول جديد يحمل كوداً أو رقماً معيناً يدل أن هذا المتداول تابع لهذا المروّج)، بل يتعدى ضرر هذه المنصّات إلى الاقتصاد ككل . وذلك من خلال النقاط الآتية:

- أ . إن الأصول المالية التي يضعها المتداولون في هذا المنصّات ويتقامرون عليها، لم يستفد منها الاقتصاد شيئاً لا في الاستهلاك ولا في الإنتاج ولا الصناعة ولا في الخدمات ولا في أي عنصر حقيقي من عناصر الاقتصاد . بل تمّ ضحّها في المنصّات الرقمية في حلقة مفرغة من الجشع والطمع والأمل بتحقيق الأرباح .
- ب . إن تعطيل جهود الشباب والمحللين والخبراء في المقامرة على أصول غير حقيقية هو تثبيط للجهود، وخسارة لصغار المتداولين لأموالهم والتي يتم إيهامهم بأنها ستتضاعف ولكنها في الحقيقة نصيب الوسطاء وأصحاب المنصّات .
- ج . إن مقدار الهامش أو المارجن أو البونص الذي يتم إضافته على حساب المتداول في المنصّة إنما هو مبلغ افتراضي غير حقيقي، يضحّم عمولات الوسطاء والمنصّات ويعظّم الخسائر ولا يمكن سحبه ولا التصرف فيه .
- د . إن الأصول التي يتم التداول عليها هي عبارة عن مسمّيات فقط، إنما هي خوارزميات برمجية ومعادلات رقمية تم إيهام الناس بأنها أصول يتم التداول عليها، وإنما هي لعبة كبيرة سرقت أموالهم وأوقاتهم ودينهم .

٩ . تلخيص لأسباب تحريم التداول على منصّات التداول الالكترونية؟

- ١ . الغرر . ينشأ الغرر من الجهالة في مقدار الربح أو مقدار الخسارة واعتمادها على الحظ، والجهالة في المعاملات التي تحدث فعلاً .
- ٢ . الربا : ينشأ الربا من عمولة التبييت، ومن التداول على العملات وعدم التقابض فيها بنفس مجلس العقد، ومن الفائدة على مبلغ المال المتداول فيه .

٣ . الجمع بين سلف وسمسرة: لأن السمسار أو الشركة لا تعطي مبلغ البونص إلا ليقوم المتداول بالبيع والشراء وبالتالي فإن هذا يحقق منفعة للمنصة أو السمسار . وهو المحرم شرعاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يحلّ سلف وبيع) رواه ابو داوود والترمذي .

٤ . الميسر (المقامرة) وينشأ الميسر من احتمالية ربح أو احتمالية خسارة بنسبة عالية في حال اتجاه العملات أو الأسهم أو الذهب صعوداً ونزولاً بعكس توقعات المتداول، وهذه التوقعات هي ضرب من الحظ وليس عن علم وتحليل .

٥ . التداول الوهمي وليس الحقيقي، فلا يجوز التصرف بأموال التداول إلا في حدود معينة وبعد فترة معينة، يمكن سحب مبلغ من المال، ولكن لا يتم تملك العملات فعلاً، أو الذهب أو غيرها .

تمّ استشارة خمسة من علماء الشريعة والاقتصاد الإسلامي في الأردن في محتوى هذا المقال، نسأل الله عزّ وجلّ ان يجزيهم عنّا خير الجزاء .



التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديد ما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).

<https://arbit.kantakji.com>





موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

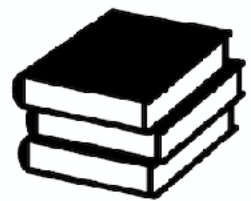
هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها. تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية. لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات و صرفها على المستحقين.



الأخبار الزكوية



حساب الزكاة



مكتبة الزكاة

